لفظ (قَصَّرَ) عند نُقَّاد الحديث-دراسة تأصيلية وتطبيقية

د. إبراهيم بركات عيال عواد*

تاريخ وصول البحث: 2024/8/4م تاريخ قبول البحث: 2024/11/10م

الملخص

يُعنى البحث بدراسة **لفظ (قَصَّرَ)** مِنْ خلال بيان معانيه اللغوية، وروده في السنة النبوية، وعلاقة ذلك باستعمال النُّقَّاد له، وبيان أول من استعمله منهم صراحة، وأكثرهم استعمالًا له، وأسباب إطلاقه المتعلقة بالراوي، وصوره سندًا ومتنًا، وقد أفاد الباحث من المنهجين الاستقرائي، والتحليلي في الدراسة، وقد خَلُصَت إلى أنّ النُّقَّاد استعملوه في إطار المعاني اللغوية للدلالة على الرواية غير المتقنة سندًا ومتنًا غالبًا، ويُعَدُّ الإمام أحمد بن حنبل أول من صَرَّحَ باستعماله، لكن أبا حاتم الرازي الأكثر استعمالاً له، وتنوعت مراتب الرواة الذين قَصَّروا في المرويات ما بين الثقة والضعف، وهناك أسباب لإطلاقه، واستعمله النُّقَّاد في صور متنوعة في الإسناد والمتن، ويوصي الباحث بإجراء المزيد من البحوث التطبيقية المتعلقة ببيان علاقة لفظ (قَصَّرَ) بتجويد الحديث، وتدليسه، وعلله.

الكلمات المفتاحية: قَصَّرَ، السنة، الحديث النبوي، علل الحديث، الإسناد، المتن.

* أستاذ مشارك، كلية الشريعة وأصول الدين، جامعة الملك خالد.

Pronunciation of (Qassar) According to the Critics of Hadith - a Fundamental and Applied Study

ABSTRACT

The research focuses on studying pronunciation (Qasar) According to the critics of Hadith - a fundamental and applied study, its occurrences in the prophetic traditions, and its relationship with critics' usage thereof. It identifies the first explicit user among them, the most frequent users, The reasons for its release relate to the narrator, and its forms in terms of both chain of transmission (sanad) and text (matn). The researcher employed both inductive and analytical methods in the study, concluding that critics often employ it linguistically to indicate poorly transmitted narrations, primarily in terms of both chain of transmission and text. Imam Ahmad ibn Hanbal is recognized as the first to explicitly endorse its usage, while Abu Hatim al-Razi is noted for its most frequent use. The ranks of narrators who transmitted flawed narrations vary between trustworthy and weak, with identified reasons for these flaws. Critics utilized it in diverse forms concerning both chain of transmission and text. The researcher recommends further applied research exploring the relationship between pronunciation (Qasar) and their Tajwid Al-hadith, and Taelilhasuh, and Taelilah.

Keywords: Castle, Prophetic traditions, Al-hadith Al-Nabawiu,, Eilal Al-hadith, Al-Ilsnad, Al-matn..

المقدمة:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ، مَنْ يَهْدِهِ اللهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضْلِلْ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، أَمَّا بَعْدُ:

فتكفل الله-عزَّ وجل-بحفظ هذا الدين، قال الله –تعالى-:﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾. [9: الحِجْر]. ومِنْ وسائل حفظه أن سَخَّرَ له رجالاً رحلوا مِنْ أجله، وبذلوا الغالي والنفيس؛ فنفوا عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين.

وفي جانب السنة النبوية، أنعموا أنظارهم في أسانيدها ومتونها، وبينوا صحيحها مِن سقيمها، وكشفوا عما وقع فيهما مِنْ عِللٍ وأوهام؛ نتيجة للطبيعة البشرية، وعَبَّرُوا عن ذلك باستعمال بعض الألفاظ مثل: لفظ (قَصَّرَ)؛ لذا جاء البحث لجمع شتاته، مِنْ خلال الدراسة التأصيلية والتطبيقية.

مشكلة البحث:

غموض ما يتعلق بلفظ (قَصَّرَ) في استعمال النُّقَّاد، وبيانه يستدعي الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1- ما المعاني اللغوية للفظ (قَصَّرَ)؟ وأيٌّ منها المراد عند المحدثين؟
2- هل يُعَدُّ لفظ (قَصَّرَ) مصطلحًا له حدوده وضوابطه؟ أم أنَّ النُّقَّاد استعملوه في إطار معانيه اللغوية؟
3- هل ورد في السنة النبوية ما يدل على المراد مِن لفظ (قَصَّرَ) عند النُّقَّاد؟ وما دلالة ذلك؟
4- مَنْ أول مَنَ استعمله مِنَ النُّقَّاد بشكل صريح؟ ومَنْ أكثرهم استعمالاً له؟
5- ما رُتْبَة مَنْ أُطْلِقَ عليه لفظ (قَصَّرَ) مِنَ الرواة جَرْحًا وتعديلًا؟
6- ما الأسباب المتعلقة بالراوي لإطلاق لفظ (قَصَّرَ) عليه؟
7- هل إطلاق النُّقَّاد لفظ (قَصَّرَ) على الرواية يُعَدُّ مِنْ الاختلاف المؤثر فيها؟
8- ما صور استعمال النُّقَّاد للفظ (قَصَّر) المتعلقة بالإسناد والمتن؟

حدود البحث:

دراسة لفظ (قَصَّرَ) عند النُّقَّاد كافة.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في الآتي:

1- تَعَلُّق البحث بركني الحديث (الإسناد، والمتن)، الذي يتم مِنْ خلالهما الحكم عليه.

2- عدم وجود دراسة علمية حديثية سابقة، جمعت شتات ما يتعلق بلفظ (قَصَّرَ) عند النُّقَّاد- حَسَبَ اطلاع الباحث-.

3- الحاجة الماسَّة للدراسات الجامعة بين الجانبين: النظري والتطبيقي من خلال لفظ (قَصَّرَ).

أسباب اختيار البحث:

تمثلت أسباب اختيار البحث في:

1- ما تَقَدَّمَ من أهميته.

2- خدمة علم الحديث بشكل عام، وَمِنْ خلال موضوع البحث بشكل خاص.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى بيان الآتي:

1- بيان المعاني اللغوية للفظ (قَصَّرَ) عند النُّقَّاد، ومعرفة أيٍ من معانيه المستعمل عندهم.

2- بيان ما إذا كان لفظ (قَصَّرَ) يُعَدُّ مصطلحًا له حدوده وضوابطه، أم أنَّ النُّقَّاد استعملوه في إطار معانيه اللغوية.

3- بيان دلالة السنة النبوية على المراد مِن لفظ (قَصَّرَ) عند النُّقَّاد.

4- معرفة أول مَنْ استعمله بشكل صريح مِنَ النُّقَّاد، ومَنْ أكثرهم استعمالاً له.

5- بيان رُتْبَة مَنْ أُطْلِقَ عليه لفظ (قَصَّرَ) مِنَ الرواة جَرْحًا وتعديلًا؟

6- استنباط الأسباب المتعلقة بالراوي لإطلاق لفظ (قَصَّرَ) عليه.

7- بيان أثر لفظ (قَصَّرَ) في الرواية.

8- استنتاج صور لفظ (قَصَّرَ) المتعلقة بالإسناد والمتن.

الدراسات السابقة:

من خلال البحث والتتبع لم يجد الباحث أية دراسة علمية حديثيةً تتعلق بلفظ (قَصَّرَ) عند النُّقَّاد، إلا أنَّ هناك بعض المعاصرين حاول بيان المعنى بشكل عام -حسب اطلاع الباحث-، مثل محمد ابن خلف سلامة، فقال: "أما التقصير فبيانه أنه كان جماعة مِنَ القدماء-ومنهم أبو حاتم، وأبو زرعة الرازيان- يستعملون لفظة (قَصَّرَ) للتعبير عن إسقاط الراوي بعض مَنْ فوق شيخه في السند... ومنهم أيضاً من كان يستعمل لفظة قَصَّرَ للتعبير عن وقف الحديث الذي رفعه غيره، أو رفعه هو في وقت آخر". (1)

منهجية البحث:

اعتمد الباحث في الدراسة المناهج الآتية:

- الاستقراء: القائم على الوصول بقاعدة توضح استخدامات النُّقَّاد للفظ (قَصَّرَ) من خلال أدوات الجمع.
- التحليل: المتعلق بتحليل المادة العلمية المتعلقة بموضوع البحث.
- المقارن: مِنْ خلال المقارنة بين قول الناقد الذي وَصَفَ الراوي بلفظ (قَصَّرَ)، وبين أقوال غيره مِنَ النُّقَّاد.

إجراءات البحث:

قام الباحث بالإجراءات الآتية:

1-جمع الأحاديث التي أَطْلَق النُّقَّاد لفظ (قَصَّرَ) على بعض رواتها.

2-عَرْضُ المادة العلمية بذكر الحديث، وقول الناقد المتعلق بلفظ (قَصَّرَ).

3-الاقتصار على ذِكْرِ بعض الأمثلة كنماذج في الدراسة، والإشارة للبعض في الهامش؛ مراعاة لشروط المجلة في النشر.

4-إيراد متون الأحاديث النبوية مشكولة، وتفسير غريبها، والاقتصار على طَرَفٍ منها، إلا عند الحاجة.

5-ضبط الألفاظ، والأسماء المُشكلة التي تحتاج لذلك ضبطاً تامًا.

6-تخريج الأحاديث الواردة في البحث من المصادر الأصليَّة، حسب تَقَدُّم تاريخ الوفاة.

7-الترجمة للرواة عند الدراسة ترجمة تفي بالغرض.

8-توثيق أقوال العلماء من مصادرها الأصليَّة، عند توفرها، وعند عدم وجودها؛ كأن لم تصلنا، أو عدم وجودها في المطبوع منها، يكون التوثيق من المصادر التي حفظت مادتها العلمية، مع الإشارة لذلك.

9-ترتيب أقوال النُّقَّاد حسب تَقَدُّمُ تاريخ الوفاة.

10-إيراد المصادر والمراجع في الهوامش، وفي قائمتهما وَفْقَ نظام المجلة.

خطة البحث:

اقتضت طبيعة البحث أن يكون في مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة تضمنت أهم النّتائج والتوصيات:

التمهيد، ويشمل:

أولًا: تعريف لفظ (قَصَّرَ) لغة واصطلاحًا:

ثانيًا: ورود لفظ (قَصَّرَ) في السنة النبوية، ودلالتها على المعنى المراد به عند النُّقَّاد:

المبحث الأول: الأسباب المتعلقة بالراوي لإطلاق لفظ (قَصَّرَ) عليه:

المطلب الأول وَهْمُ الراوي الثقة:

المطلب الثاني: ضَعْفُ الراوي:

المطلب الثالث: الاشتغال بالعبادة:

المطلب الرابع: نشاط الراوي وكَسَلِه:

المطلب الخامس: الشَّك والهَيْبَة مِنَ الراوي:

المبحث الثاني: صور إطلاق النُّقَّاد لفظ (قَصَّرَ) المتعلقة بالإسناد، وفيه سبعة مطالب:

المطلب الأول: عدم ضبط سياق الإسناد:

المطلب الثاني: وقف الحديث مع أنَّ المحفوظ الرفع:

المطلب الثالث: إرسال الحديث مع أنَّ المحفوظ الوصل:

المطلب الرابع: عدم بيان الاسماء المبهمة:

المطلب الخامس: زيادة راوٍ في الإسناد، والمحفوظ بدونه:

المطلب السادس: إنقاص راوٍ من الإسناد، والمحفوظ الزيادة:

المطلب السابع: تصحيح الوجهين:

المبحث الثالث: صور إطلاق النُّقَّاد لفظ (قَصَّرَ) المتعلقة بالمتن، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: عدم ذِكْرِ الفروق بين متون الروايات:

المطلب الثاني: عدم ذِكْرِ متون الروايات بتمامها:

المطلب الثالث: عدم ذكر جملة من متن الرواية:

التمهيد:

أولًا: تعريف لفظ (قَصَّرَ) لغة واصطلاحًا:

- **تعريف لفظ (قَصَّرَ) لغة:**

يطلق أهل اللغة لفظ (قَصَّرَ) على المعاني الآتية:

الأول: عدم بلوغ الشيء مداه ونهايته. [2]

الثاني: الحبس بالاقتصار على الشيء، والاكتفاء به، وعدم التجاوز به لغيره. [3]

الثالث: حذف الشيء، وعدم استئصاله. [4]

الرابع: النقص، وعدم الإتمام. [5]

الخامس: التَرْكُ مع القدرة عليه، أو عدمها. [6]

وبناءً على ما تَقَدَّم يكون المعنى اللغوي للفظ (قَصَّرَ) هو: وَصْفُ لغير المتقن على العام الأغلب، مع القدرة أحيانًا على الإتقان بإتمامه، أو عدمه.

وهذا يعني أنَّ المعنى اللغوي للفظ (قَصَّرَ) في الرواية هو: وَصْفُ للرواية غير المتقنة على العام الأغلب، مع القدرة أحيانًا على إتقانها بإتمامها، أو عدمه.

– تعريف لفظ (قَصَّرَ) اصطلاحًا:

بعد التتبع لم أجد مَنْ عَدَّ لفظ (قَصَّرَ) مصطلحًا مِنَ المصطلحات عند المتقدمين، له حدوده وأبعاده، وأما عند المعاصرين، فأول مَنْ عَرَّفَه–حسب الاطلاع-هو محمد بن خلف سلامة، حيث ذكر بيانًا للمعنى بشكل عام، فقال: "أما التقصير فبيانه أنه كان جماعة من القدماء-منهم أبو حاتم، وأبو زرعة الرازيان-يستعملون لفظة (قَصَّرَ) للتعبير عن إسقاط الراوي بعض مَنْ فوق شيخه في السند... ومنهم أيضاً من كان يستعمل لفظة قَصَّرَ للتعبير عن وقف الحديث الذي رفعه غيره، أو رفعه هو في وقت آخر [7].

ويلاحظ عليه أنَّه لا يُعَدُّ تعريفًا له حدوده وضوابطه؛ حيث قصره على ذِكْرِ بعض صور لفظ (قَصَّرَ)، والمراد بالتعريف بيان حَدِّ العلم، لا ذِكْرِ صوره.

ثُمَّ إنَّ المتتبع لاستعمالات النُّقَّاد له، سيجد عدم وجود اتفاق بينهم على معنىً واحدٍ مُطَّرِدٍ في الاستعمال؛ وبناءً على ذلك لا يكون مصطلحًا مِنَ المصطلحات بالمعنى المعروف علميًا، وإنما استعمله النُّقَّاد انطلاقًا من المعاني اللغوية له، وبما يتفق مع السياق الذي ذكروه فيه، ومن شواهده، إضافة لما يأتي في الدراسة:

المثال الأول: قال الأثرم [8]: سألت أحمد بن حنبل عن حديث أبي سعيد في السَّهْوِ [9] أتذهب إليه؟ قال نعم أذهب إليه، قلت: إنهم يختلفون في إسناده، قال: إنما قَصَّرَ به مالك، وقد أسنده عدة، منهم: ابن عجلان[10]، وعبد العزيز بن أبي سلمة [11]".

الكلام على الحديث: تقصير الإمام مالك يرتبط بالمعاني اللغوية؛ حيث إنه أنقصه بالإرسال، ولم يوصله، فاكتفى به، ولم يبلغ به النهاية، وأنقصه ولم يُتِمُّه.

المثال الثاني: قال ابن أبي حاتم:" وسألت أَبِي عَنْ حديثٍ رواه حمَّاد بن سلمة [12]، عن علي بن زيد، عن إسحاق بن عبد الله بن الحارث:" أنَّ النبي-ﷺ-اشْتَرَى حُلَّةً [13] يَمَانيةً ... ورواه همَّام [14]، عن قتادة، عن علي بن زيد:" أنَّ النبيَّ..." ؟ قال أبي: قصَّر همَّام، وزاد حمَّاد، وهي زيادة صحيحة". [15]

الكلام على الحديث: تقصير هَمَّام بن يحيى العَوْذِي إسقاطه لإسحاق بن عبد الله بن الحارث الهاشمي، ويتفق مع المعاني اللغوية للفظ (قَصَّرَ)؛ إذ أنه اكتفى بالإسناد، ولم يبلغ به نهايته، وأنقصه بإسقاطه، والحديث ضعيف للإرسال، ولضعف علي بن زيد بن جدعان، قال ابن حجر:" ضعيف". [16]

ثانيًا: ورود لفظ (قَصَّرَ) في السنة النبوية، ودلالتها على المعنى المراد به عند النُّقَّاد:

ورد في السنة النبوية ما يدل على المراد مِن لفظ (قَصَّرَ) عند النُّقَّاد، ومن ذلك:

1- روى الشيخان عن أبي هُرَيْرَةَ-رضي الله عنه-:" أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -ﷺ-انْصَرَفَ مِنَ اثْنَتَيْنِ...أَقَصُرَتِ الصَّلاَةُ...؟ "[17] واللفظ للبخاري، ولفظ مسلم نحوه.

قال القاضي عياض مبينًا معنى: " أَقَصُرَتِ الصَّلاَةُ": "مَعْنَاهُ نقصت، وَمِنْه التَّقْصِير فِي السّفر، وَهُوَ ضد الْإِتْمَام". [18] **وقال ابن الأثير الجزري:"** ... وعَلَى تَسْمِية الْفَاعِلِ بِمَعْنَى النَّقص". [19]

2- وروى الشيخان أيضًا عن أَبِي هريرة-رضي الله عنه-قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -ﷺ-: "اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلْمُحَلِّقِينَ قَالُوا: وَلِلْمُقَصِّرِينَ..."[20]، واللفظ للبخاري، ولفظ مسلم نحوه.

قال القاضي عياض مبينًا المعنى: "التَّقْصِير فِي الْحَج ... والمقَصِّرين هم الَّذين قَصَّروا من شُعُورهمْ، وَقَطعُوا أطرافها، وَلم يستأصلوا حلقها، وَهُوَ من الْقِصَرِ الَّذِي هُوَ ضد الطول". [21]

3- روى الشيخان عن أم المؤمنين، عائشة-رضي الله عنها-قَالَتْ:" سَأَلْتُ النَّبِيَّ -ﷺ-عَنْ الجَدْرِ [22] أَمِنَ البَيْتِ هُوَ؟ قَالَ: نَعَمْ... قَالَ: إِنَّ قَوْمَكِ قَصَّرَتْ بِهِمُ النَّفَقَةُ..."[23] واللفظ للبخاري، ولفظ مسلم نحوه.

قال القاضي عياض في بيان معنى "قَصَّرَتْ بِهِمُ النَّفَقَةُ": "أي نقصتهم". [24]

قلت: تظهر العلاقة بين معاني التقصير في الأحاديث المذكورة آنفًا، والمتمثلة بـ(النقص، وعدم الاستئصال، وعدم الإتمام)، وبين وجوه إطلاق النُّقَّاد للفظ (قَصَّرَ) على الراوي في الرواية، في أنها واردة في استعمالهم له، وهذا يدل على أنَّ استعمالهم لهذا اللفظ كان بالمعنى اللغوي، وعلى أنَّ بعض الألفاظ التي استعملوها لها أصل في السنة النبوية.

المبحث الأول: الأسباب المتعلقة بالراوي لإطلاق لفظ (قَصَّرَ) عليه:

بعد الانتهاء في التمهيد مِنْ تعريف لفظ (قَصَّرَ) لغة واصطلاحًا، وبيان وروده في السنة النبوية، ودلالتها على المعنى المراد به عند النُّقَّاد، تَمَّ في هذا المبحث بيان الأسباب المتعلقة بالراوي لإطلاق لفظ (قَصَّرَ) عليه، مِنْ خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: وَهْمُ الراوي الثقة:

فيعتبر الوَهْمُ والخطأ السبب الغالب مِنْ الأسباب المتعلقة بالراوي لإطلاق لفظ (قَصَّرَ) عليه؛ إذ أنه مِنَ العوارض التي جُبِلَ عليها البشر، وبسبب وقوع بعض رواة الحديث في ذلك؛ نتج عنه تقصيرًا منهم، ومِنْ شواهد ذلك:

- روى البيهقي بسنده عن سعيد بن منصور، ثنا عبد العزيز بن محمد، عَنْ يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد، عَنْ عبيد الله بن عبد الله بن حُصَيْنٍ، عن هَرَمِيّ بن عبد اللهِ الواقفي، عن خُزَيْمَةَ بن ثابت-رضي الله عنه-أَنَّ رَسُولَ اللهِ-ﷺ-قَالَ: " إِنَّ اللهَ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ لَا تَأْتُوا النِّسَاءَ **فِي أَدْبَارِهِنَّ** ". قَصَّرَ به ابن الهاد فلم يذكر فيه عبد الملك بن عمرو".[25]

الكلام على الحديث: الحديث يرويه عبيد الله بن عبد الله بن حُصَين، واختلف عنه من وجهين[26]:

الأول: رواه يزيد بن عبد الله بن الهاد، عَنْ عبيد الله بن عبد الله بن حُصَيْنٍ، عن هَرَمِيّ بن عبد اللهِ الواقفي، عن خُزَيْمَةَ بن ثابت-رضي الله عنه-مرفوعًا، أخرجه سعيد بن منصور [27]، والنسائي[28]، والبيهقي[29]، وغيرهم.

الثاني: رواه الوليد بن كثير [30]، ومحمد بن إسحاق [31]، عن عبيد الله بن عبد الله بن حُصَيْنٍ، عن عبد الملك بن عمرو بن قيس، عن هَرَمِيّ به بزيادة عبد الملك في إسناده.

يرى الباحث أنَّ الوجه الراجح مِنْ موضع الشاهد ما رواه الوليد بن كثير، ومحمد بن إسحاق؛ لقرينة الكثرة، حيث رواياه مقابل يزيد بن عبد الله بن الهاد، ولنص العلماء أنه قَصَّرَ، ولم يذكر عبد الملك بن عمرو في الإسناد، ويزيد بن عبد الله بن الهاد، وإن كان ثقة مكثرًا [32]، إلا أنه جانب

الصواب؛ فوقع في الوهم والخطأ، والحديث من وجهه الراجح فيه عبد الملك بن عمرو بن قيس الأنصاري، قال البخاري:" سمع: هَرَمِيّ بن عبد الله. روى عنه: عُبَيد الله بن عبد الله المدني".[33] فهو مجهول الحال، والحديث في إسناده اضطراب كبير.[34]

المطلب الثالث: ضَعْفُ الراوي:

يُعَدُّ ضعف الراوي أحد أسباب إطلاق لفظ (قَصَّرَ) عليه؛ إذ قد يوقف المرفوع، ويُرسل الموصول، ويزيد راوٍ في الإسناد، أو ينقص آخر مِنه، مع أنَّ المحفوظ عدم ذلك، ومن شواهده:

- **قال ابن أبي حاتم:** وسألت أبي عن حديثٍ رواه اللَّيث بن سعد، عن ابن عجلان، عن محمد بن المنكدر، رفعه إلى النبيّ –ﷺ-، قال: "إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ فِي مَجْلِسٍ بَعْضُهُ فِي الشَّمْسِ...؟، فقال أبي: منهم مَنْ يقول: عن رجل، عن أبي هريرة، ومنهم مَنْ يقول: عن جابر، عن النبيّ –ﷺ-فقال أبي: مَنْ قال: عن جابر، فقد أخطأ، ومن قال: عن رجل، عن أبي هريرة، فقد أصاب. وهذا قد أصاب، قد تخلَّص؛ قصَّر به".[35]

الكلام على الحديث: الحديث يرويه محمد بن المنكدر، واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: سفيان بن عيينة، واختلف عنه من وجهين:

الأول: الحميدي، عن سفيان بن عيينة، عن محمد بن المنكدر عن رجل، عن أبي هريرة-رضي الله عنه ، عن النبيّ -ﷺ- مرفوعًا، أخرجه الحميدي[36]، وأبو داود.[37]

الثاني: رواه إسماعيل بن مسلم المكي، العبدي[38]، وعبد الله بن محمد بن المغيرة[39] كلاهما عن سفيان بن عيينة، عن محمد بن المنكدر، عن جابر، عن النبي-ﷺ-مرفوعًا.

ويُرَجَّح الوجه الأول على الوجه الثاني؛ لإمامة الحميدي، وتقدمه في ابن عيينة، قال أبو حاتم: "أثبت الناس في ابن عيينة الحميدي، وهو رئيس أصحاب ابن عيينة...وسئل أبي عنه؟ فقال: ثقة إمام".[40] وأما إسماعيل بن مسلم المكي، العبدي، قال يحيى القطان: "لم يزل مختلطًا، كان يحدثنا بالحديث الواحد على ثلاثة ضروب".[41] وقال ابن معين:" ليس بشيء".[42] وقال أبو حاتم:" ضعيف الحديث مُخَلِّط".[43]

وأما عبد الله بن محمد بن المغيرة الكوفي، قال أبو حاتم:" ليس بالقوي".[44]

الوجه الثاني: عبد الوارث، عن ابن المنكدر، عن أبي هريرة-رضي الله عنه-، عن النبيّ-ﷺ- مرفوعًا، أخرجه أحمد بن حبل.[45]

ويُرَجَّح ما رواه سفيان بن عيينة، عن محمد بن المنكدر عن رجل، عن أبي هريرة-رضي الله عنه-على رواية عبد الوارث، عن ابن المنكدر، عن أبي هريرة-رضي الله عنه-؛ لأن ابن عيينة، قال فيه الحافظ ابن حجر:" ثقة حافظ، فقيه إمام حجة، إلا أنه تغير حفظه بأخرة، وكان ربما دلس لكن عن الثقات ...وكان أثبت الناس في عمرو بن دينار [46] ومُقَدَّما في الإمامة، والحفظ، والإتقان على عبد الوارث بن سعيد، قال فيه الحافظ ابن حجر:" ثقة ثبت، رمي بالقدر، ولم يثبت عنه".[47]

المطلب الثالث: الاشتغال بالعبادة:

يعتبر انشغال الراوي بالعبادة مِنْ الأسباب المؤدية لإطلاق لفظ (قَصَّرَ) عليه؛ إذ إنه يحتاج للمذاكرة، والمتابعة، والتكرار لحفظه، وضبط ألفاظه، وصيانته من التحريف، والزيادة والنقص، وقد بين الإمام مالك بن أنس أنَّ العلم لا يؤخذ عن شيخ له فضل وعبادة، إذا كان لا يعرف ما يحدث. [48] وأصَّلَ ابن رجب الحنبلي في ذلك قاعدة، فقال:" الصالحون غير العلماء يغلب على حديثهم الوهم والغلط".[49] ومن شواهد ذلك:

- **روى البزار بسنده عن موسى بن عُبَيْدَةَ** قَالَ: أَخْبَرَنِي مولى ابن سباع، قال: سمعت عبد الله بن عمر يُحَدِّثُ عن أبي بكر الصِّدِّيقِ، قَالَ:" كُنْتُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ -ﷺ- فَنَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ وَلَا يَجِدْ لَهُ مِنْ دُونِ اللهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا﴾ [النِّسَاءِ: 123] فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ -ﷺ-: يَا أَبَا بَكْرٍ أَلَا أُقْرِئُكَ آيَةً أُنْزِلَتْ عَلَيَّ؟ قُلْتُ: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: فَأَقْرَأَنِيهَا، فَلَا أَعْلَمُ إِلَّا أَنِّي وَجَدْتُ انْقِصَامًا [50] فِي ظَهْرِي فَتَمَطَّأْتُ [51] لَهَا، فَقَالَ رَسُولِ اللَّهِ -ﷺ-: مَا لَكَ يَا أَبَا بَكْرٍ؟ قُلْتُ: بِأَبِي وَأُمِّي يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَأَيُّنَا لَمْ يَعْمَلْ سُوءًا وَإِنَّا لَمُجَازَوْنَ بِمَا عَمِلْنَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَمَّا أَنْتَ يَا أَبَا بَكْرٍ وَأَصْحَابُكَ الْمُؤْمِنُونَ فَتُجْزَوْنَ بِذَلِكَ فِي الدُّنْيَا حَتَّى تَلْقَوْنَ اللَّهَ وَلَيْسَ لَكُمْ ذُنُوبٌ، وَأَمَّا الْآخَرُونَ فَيُجْمَعُ ذَلِكَ لَهُمْ حَتَّى يُجْزَوْنَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ" قَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَهَذَا الْحَدِيثُ لَا نَعْلَمُ رُوِيَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ، عَنِ النَّبِيِّ --ﷺ- إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَمَوْلَى ابْنِ سِبَاعٍ هَذَا فَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا سَمَّاهُ وَإِنَّمَا ذَكَرْنَاهُ إِذْ كَانَ لَا يُرْوَى عَنْ أَبِي بَكْرٍ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَبَيَّنَا عِلَّتَهُ، وَمُوسَى بْنُ عُبَيْدَةَ فَرَجُلٌ مُتَعَبِّدٌ حَسَنُ الْعِبَادَةِ وَلَيْسَ بِالْحَافِظِ، وَأَحْسَبُ أَنَّمَا قَصَرَ بِهِ عَنْ حِفْظِ الْحَدِيثِ فَضْلُ الْعِبَادَةِ."[52]

الكلام على الحديث: تقصير موسى بن عُبَيْدَة في هذا الحديث تمثل في جانبين:

الأول: عدم تسميته لمولى ابن سِبَاع، روى الخطيب البغدادي بسنده عن علي بن المديني، قال: ومولى ابن سِبَاع هو عطاء بن يعقوب مولى ابن سِبَاع معروف، روى عَنه: الزهري...ولكن لم يُسَمِّه موسى بن عُبَيْدَة.[53]

الثاني: تفرده بخصوص هذا السياق؛ لقول البزار: وهذا الحديث لا نعلم أنَّ أحدًا رواه بهذا اللفظ إلا أبو بكر، ولا نعلم له إسنادًا عن أبي بكر إلا هذا الإسناد، ومولى ابن سباع مجهول، ولا نعلم روى عنه إلا موسى بن عُبَيْدَة، وموسى لم يكن به بأس، ولكن لم يكن حافظًا للحديث، وقد روى عنه أهل العلم". [54] وموسى بن عُبَيْدَة الرَبَذِي، قال ابن معين: "لا يحتج بحديثه".[55] وسأل عباس الدوري أحمد بن حنبل عنه؟، فقال: "كان رجلًا صالحًا، حَدَّثَ بأحاديث مناكير".[56] وقال أبو زرعة: "ليس بقوي الحديث"[57]. وقال أبو حاتم: "منكر الحديث"[58]. وقال الحافظ ابن حجر: "ضعيف ولا سيما في عبد الله بن دينار، وكان عابدًا". [59]

ولفظ الحديث كما أخرجه ابن حبان بسنده عن أبي بكر بن أبي زهير، عن أبي بكر الصديق -رضى الله عنه-:" أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ الصَّلَاحُ بَعْدَ هَذِهِ الْآيَةِ:﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءاً يُجْزَ بِهِ﴾؟ [النِّسَاءِ: 123] فَقَالَ: "رَحِمَكَ اللَّهُ يَا أَبَا بَكْرٍ أَلَسْتَ تَمْرَضُ أَلَسْتَ تَنْصَبُ أَلَسْتَ يُصِيبُكَ اللَّأْوَاءُ[60] فَذَاكَ مَا تُجْزَوْنَ بِهِ" [61]

وِمِنْ حديث أبي هريرة-رضي الله عنه-، قَالَ:" لَمَّا نَزَلَتْ: ﴿ مَنْ يَعْمَلْ سُوءاً يُجْزَ بِهِ﴾ [سورة النساء: 123] بَلَغَتْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ مَبْلَغًا شَدِيدًا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ -ﷺ-: قَارِبُوا، وَسَدِّدُوا، فَفِي كُلِّ مَا يُصَابُ بِهِ الْمُسْلِمُ كَفَّارَةٌ، حَتَّى النَّكْبَةِ يُنْكَبُهَا، أَوِ الشَّوْكَةِ يُشَاكُهَ".[62]

المطلب الرابع: نشاط الراوي وكَسَلِه:

يعتري الراوي أحوالًا مِنَ النشاط والكسل؛ فتراه أحيانًا يروي الحديث مرفوعًا، ويُقَصِّرُ فيوقفه، ويرويه موصولًا، ويُقَصِّرُ فيرسله؛ فَيُطْلَق عليه لفظ (قَصَّرَ)، ومِن شواهد:

- **قال ابن أبي حاتم:** "وسألتُ أَبِي وَأَبَا زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رَوَاهُ يَزِيدُ بْنُ زُرَيْع [63]، وخالدٌ الوَاسِطي[64] ، وزهيرُ بنُ مُعاوية [65] ، ويحيى بنُ أيُّوب[66] ، وأبو بكر بنُ عيَّاش [67]؛ فقالوا كلُّهم: عَنْ حُمَيد، عَنْ أَنَسٍ؛ قَالَ: عَادَ النبيُّ –ﷺ- رَجُلا قَدْ جُهِدَ حَتَّى صَارَ مِثْلَ الفَرْخ مِنْ شِدَّةِ المَرَضِ...؟ فَقَالا: الصَّحيح: عَنْ حُمَيد، عَنْ ثَابِتٍ، عَن أَنَس. قلتُ: مَن روى هكذا؟ فَقَالا: خالدُ

بنُ الْحَارِث [68]، والأنصاريُّ [69]، وغيرهما [70]. قلتُ: فهؤلاءِ أخطؤوا؟ قَالا: لا، ولكن قصَّروا، وكان -حُمَيدًا -كَثيرًا ما يُرسِلُ". [71]

الكلام على الحديث: الوجهان (الوصل والإرسال) كلاهما صحيح؛ لأن الراوي قد ينشط فيروي الرواية موصولة، وقد يكسل فيرويها مرسلة، وفي هذا الحديث نَشُطَ حميد الطويل؛ فروى الحديث موصولًا، عن ثابت، عن أنس بن مالك-رضي الله عنه-، وكَسُلَ؛ فرواه عن أنس بن مالك-رضي الله عنه-؛ إذ ثبت سماعه له منه بقوله: سمعت أنس بن مالك. [72]

المطلب الخامس: الشك والهَيْبَة مِنَ الراوي:

يقع الشك في الرواية مِنْ قِبَلِ الرواة إما بدافع أداء الرواية كما سمعها، بلا زيادة ولا نقصان، وإما بسبب عدم ضبطه لها، ويعتبر الشك مِنْ الراوي أحد الأسباب الموجبة لإطلاق لفظ (قَصَّرَ) على الراوي، ومِنْ ذلك:

- **روى البيهقي بسنده** عن مالك بن أنس، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن حُمَيْدَةَ بنت عُبَيْد بن رِفاعة، عن كَبْشَةَ بنت كعب بن مالك، وكانت تَحْتَ ابن أبي قتادة أنَّ أبا قتادة دَخَلَ عَلَيْهَا فَسَكَبَتْ لَهُ وَضُوءًا فَجَاءَتْ هِرَّةٌ تَشْرَبُ مِنْهُ...فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ -ﷺ-، قَالَ: " إِنَّهَا لَيْسَتْ بِنَجَسٍ إِنَّهَا مِنَ الطَّوَّافِينَ عَلَيْكُمْ وَالطَّوَّافَاتِ". [73] هكذا رواه مالك بن أنس في الموطأ [74]، وقد قَصَّرَ بعض الرواة بروايته...

الكلام على الحديث: موضع الشاهد من الرواية بيان أنَّ الشك من الراوي من أسباب إطلاق لفظ (قَصَّرَ) عليه في الرواية؛ دلَّ على ذلك:

1- بيان البخاري أنَّ مالك بن أنس جَوَّدَ هذا الحديث، وروايته أصح مِنْ رواية غيره. [75]

2- تقرير البيهقي بأنَّ حسين المُعَلِّمُ رواه قريبًا مِنْ رواية مالك. [76]

وبالنظر في رواية حسن المُعَلِّم نرى أنَّهُ لم يضبط المتن كما ضبطه مالك؛ إذ جاء فيه:" لَيْسَ بِنَجَسٍ -أَوْ كَلِمَةٍ أُخْرَى -إِنَّمَا هِيَ مِنَ الطَّوَّافِينَ وَالطَّوَّافَاتِ". [77] بينما جاءت رواية مالك بعدم الشَّك.

المبحث الثاني: صور إطلاق النُّقَّاد لفظ (قَصَّرَ) المتعلقة بالإسناد، وفيه سبعة مطالب:

بعد استنباط الأسباب المتعلقة بالراوي لإطلاق لفظ (قَصَّرَ) عليه، تَمَّ في هذا المبحث بيان صور إطلاق النُّقَّاد للفظ (قَصَّرَ) المتعلقة بالإسناد، مِن خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: عدم ضبط سياق الإسناد:

يطلق بعض النُّقَّاد لفظ (قَصَّرَ) على وَهْمِ بعض الرواة في ضبط سياق الإسناد، ومِنْ شواهده:

المثال الأول: روى الإمام الحاكم بسنده عن يونس بن يزيد، عن ابن شهاب، عن علي بن الحسين، عن رجل مِنَ الْأَنْصَارِ:" أَنَّهُمْ كَانُوا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ -ﷺ-ذَاتَ لَيْلَةٍ فَرُمِيَ بِنَجْمٍ فَاسْتَنَارَ... الْحَدِيثَ. ثم قَالَ: علة هذا الحديث أنَّ يونس على حفظه وجلالة محلِّهِ قَصَّرَ به، وإنما هو عن ابن عباس، حدثني رجال مِنَ الأنصار، هَكَذَا رَوَاهُ ابْنُ عيينة، ويونس مِنْ سائر الروايات، وشعيب بن أبي حمزة، وصالح بن كيسان، والأوزاعي، وغيرهم، عَنِ الزهري، وهو مُخَرَّج في الصحيح.[78]

الكلام على الحديث: يرويه الزهري، واختلف عليه من ثلاثة أوجه:

الأول: رواه يونس بن يزيد الأيلي، عن ابن شهاب، عن علي بن الحسين، عن رجل مِنَ الْأَنْصَارِ، أَنَّهُمْ كَانُوا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ -ﷺ-... أخرجه مسلم[79]، والحاكم[80].

الثاني: سفيان بن عيينة [81]، الأوزاعي [82]، والوليد بن مسلم[83]، وأبو المغيرة[84]، وصالح بن كيسان المدني[85]، وشعيب بن أبي حمزة[86]، وَمَعْقِلُ بن عبيد اللَّهِ الجزري[87]، وزياد بن سعد[88]، ومحمد بن إسحاق[89] جميعًا عن الزهري، عن علي بن الحسين، عن ابن عباس-رضي الله عنهما- قال: حدثني رجال من الأنصار أَنَّهُمْ بَيْنَا هُمْ جُلُوسٌ لَيْلَةً مَعَ رَسُولِ اللهِ - ﷺ-رُمِيَ بِنَجْمٍ فَاسْتَنَارَ...الحديث.

الثالث: رواه معمر، عن الزهري، عن علي بن الحسين، عن ابن عباس، عن النبي-ﷺ-، أخرجه الترمذي[90]، وابن منده[91]، وأبو نعيم الأصبهاني[92].

يرى الباحث أنَّ الوجه الراجح هو الوجه الثاني، وهو ما رُوِيَ عن الزهري، عن علي بن الحسين، عن ابن عباس-رضي الله عنهما-قال: حدثني رجال من الأنصار للقرائن الآتية:

1- الكثرة، حيث رواه تسعة من الرواة، بينما تَفَرَّد بالوجه الأول يونس بن يزيد الأيلي، وتَفَرَّد بالوجه الثالث معمر بن راشد الصنعاني؛ وتُرَجَّح في هذا الحديث رواية الكثير على رواية الفرد.

2- أنَّ يونس بن يزيد الإيلي الذي روى الحديث عن ابن شهاب، عن علي بن الحسين، عن رجل مِنَ الْأَنْصَارِ، روى الحديث على الوجه الصواب؛ حيث رواه عن ابن شهاب، عن علي بن الحسين، عن ابن عباس-رضي الله عنهما-قال: حدثني رجال من الأنصار... كما عند الإمام مسلم[93]

3- أنَّ يونس بن يزيد الأيلي كان صاحب كتاب، وكان يَهِمُ في بعض روايته عن الزهري إن لم يحدث مِنْ كتابه.[94]

بين الإمام الحاكم أنَّ تقصير يونس بن يزيد الأيلي للحديث كان لِوَهْمِه في ضبط سياق الإسناد كما وقع له في روايته

المثال الثاني: قال ابن أبي حاتم:" وسألت أَبِي عن حديث رواه سعيد بن زيد -أخو حمَّاد بن زيد -وابن عُلَيَّة، عن أيوب، عن عمرو بن سعيد، عن أنس؛ قَالَ:" كَانَ رسولُ الله –ﷺ-أَرْحَمَ بالصَّغيرِ، وَكَانَ يَسْتَرضِعُ إبراهيمَ"؟ قال أبي: رواه حمَّاد بن زيد، عن أيوب، عن أنس، عن النبيّ –ﷺ- قال أبي: الصحيح: عن عمرِو بنِ سعيد، وحماد بن زيد قصَّر برجل".[95]

الكلام على الحديث: الحديث يرويه أيوب السختياني، واختُلف عنه مِنْ وجهين:

الأول: رواه وُهَيْب بن خالد[96]، وإسماعيل بن علية[97]، وعمرو بن سعيد[98] ثلاثتهم عن أيوب، عن عمرو بن سعيد، عن أنس بن مالك-رضي الله عنه-مرفوعًا.

الثاني: رواه حماد بن زيد[99]، فرواه عن أيوب، عن أنس بن مالك-رضي الله عنه-مرفوعًا، ولم يذكر بينهما أحدًا.

وقع خلاف بين النُّقَّاد فيمن يُقَدَّم في أيوب السِّخِتْيَاني حماد بن زيد أم ابن عُلَيَّة؟[100] وتُرَجَّح رواية مَنْ زاد عمرو بن سعيد على رواية مَنْ لم يزده؛ لقرينة الكثرة، ورَجَّحَه الدار قطني، فبعد ذكره للخلاف في الحديث، قال: والأول أصح-أي رواية مَنْ زاد عمر بن سعيد.[101]

المطلب الثاني: وقف الحديث مع أنَّ المحفوظ الرفع:

يُعَبِّرُ بعض النُّقَّاد بلفظ (قَصَّرَ) عن الحديث الذي وقفه بعض الرواة مع أنَّ المحفوظ الرفع، ومِنْ ذلك:

المثال الأول: خلال ذكر الحافظ المزي لحديث:" إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ مِنَ اللَّيْلِ، فَلْيُصَلِّ رَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ"، قال:"(د)[102] في الصلاة، عن أبي توبة (الربيع بن نافع)،عن سليمان بن حيان به. وأخرجه [103] أيضاً من رواية معمر، عن أيوب، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة -ولم يرفعه. وقال: روى هذا الحديث حماد بن سلمة، وزهير بن معاوية، وجماعة، عن هشام -أوقفوه على أبي هريرة. وقال أبو القاسم: رواه عثمان بن أبي شيبة، عن أبي خالد الأحمر فقال فيه: ربما ذكره عن النبيّ -ﷺ-، وربما قصر به." [104]

الكلام على الحديث: الحديث يرويه محمد بن سيرين، واختلف عليه رَفْعًا ووقْفًا مِن وجهين:

الأول: رواه هشام بن حسان[105]، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة-رضي الله عنه-مرفوعًا، أخرجه عبد الرزاق[106]، وأحمد بن حنبل[107]، ومسلم[108]، والترمذي[109] من طُرُقٍ عن هشام ابن حسان به.

الثاني: رواه أيوب السَخِتْياني[110]، وعبد الله بن عون[111]، وسعيد بن أبي صدقة[112]، وحماد بن سلمة[113] وزهير بن معاوية[114]، وهشيم بن بشير[115]، وحماد بن زيد[116] جميعًا عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة-رضي الله عنه-موقوفًا عليه.

يرى الباحث أنَّ الوقف هو الوجه الراجح للآتي:

1- الكثرة؛ حيث رواه سبعة، هم: أيوب السَخِتْياني، وعبد الله بن عون، وسعيد بن أبي صدقة، وحماد بن سلمة، وزهير بن معاوية، وهشيم بن بشير، وحماد بن زيد في مقابل هشام بن حسان.

2- أنَّ عبد الله بن عون، وأيوب السَخِتْياني، وهما من روى الحديث موقوفًا مقدمان على هشام بن حسان في محمد بن سيرين.[117]

3- تَرْكُ هشام بن حسان رفع الحديث، روى العقيلي بسنده عن حماد بن زيد أنه ذكر لأيوب السَخِتْياني أنَّ هشام بن حسان يرفع الحديث، فأمره أن يخبره بأنَّ ابن سيرين لم يكن يفعل ذلك؛ فترك رفع الحديث [118]

المثال الثاني: بعد تخريج ابن عبد البر لحديث ابن عمر-رضي الله عنهما- قال: قال: رَسُولُ اللَّهِ -ﷺ-:" كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ، وَكُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ"[119] قال:" والحديث ثابت مرفوع، لَا يضره تقصير مَنْ قَصَّرَ في رفعه؛ لرفع الحفاظ الأثبات له، ولاجتماع الجماعة مِنْ رواة نافع على رفعه".[120]

الكلام على الحديث: الحديث يرويه نافع -مولى ابن عمر-رضي الله عنهما-، واختلف عنه رَفْعًا ووقْفًا مِنْ وجهين:

الأول: رواه أبو حازم بن دينار [121]، وليث [122]، وأبو مَعْشَر[123]، وإبراهيم الصائغ[124]، والأحلج[125]، وعبد الواحد بن قيس[126]، وأبو الزِّناد[127]، ومحمد بن عجلان[128]، ومحمد بن إسحاق[129]، وعبيد الله بن عمر العمري[130]، وموسى بن عقبة[131]، وأيوب السِّخْتِيَاني[132] جميعًا، عن نافع، عن ابن عمر-رضي الله عنهما- مرفوعًا.

الثاني: رواه مالك بن أنس[133]، وعبد الله بن عمر العمري[134] كلاهما عن نافع، عن ابن عمر-رضي الله عنهما- موقوفًا عليه.

وتُرَجَّح رواية الرفع على الوقف؛ لكثرة مَنْ رواه مِنَ الحفاظ الأثبات، ولاجتماع الجماعة مِنَ الرواة عن نافع على رفعه، ومما يدل على صحة رفعه رواية أبي سلمة [135]، وزيد بن أسلم[136]، وعبد الله بن دينار[137] ثلاثتهم عن ابن عمر-رضي الله عنهما- مرفوعًا.[138]

المطلب الثالث: إرسال الحديث مع أنَّ المحفوظ الوصل:

يُطلق بعض النُّقَّاد لفظ (قَصَّرَ) على الحديث الذي أرسله بعض الرواة مع أنَّ المحفوظ الوصل، ومِنْ ذلك:

المثال الأول: قال الأثرم [139]: سألت أحمد بن حنبل عن حديث أبي سعيد في السَّهْوِ [140] أتذهب إليه؟ قال نعم أذهب إليه، قلت: إنهم يختلفون في إسناده، قال إنما قَصَّرَ به مالك، وقد أسنده عدة، منهم: ابن عجلان [141]، وعبد العزيز بن أبي سلمة". [142] قال ابن عبد البر:" والحديث متصل، مسند صحيح، لا يضره تقصير مَنْ قَصَّرَ بِهِ فِي اتصاله؛ لأنَّ الذين وصلوه حفاظ مقبولة زيادتهم". [143]

الكلام على الحديث: الحديث يرويه مالك بن أنس، واختلف عنه وصلاً وإرسالًا مِنْ وجهين:

الأول: رواه الوليد بن مسلم [144]، ويحيى بن راشد المازني [145]، عن مَالِك، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري-رضي الله عنه-عن النبي-صلى الله عليه وسلم-متصلًا.

وتابع مالك بن أنس في وصله كل مِنْ: فليح بن سليمان [146]، وعبد العزيز بن عَبْد الله بن أبي سلمة الماجشون، [147] وسليمان بن بلال [148]، ومُحَمَّد بن مطرف [149]، ومُحَمَّد بن عجلان، [150] ويحيى بن محمد بن قيس، [151] وهشام بن سعد[152] جميعًا عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخُدْرِيّ-رضي الله عنه- متصلاً.

الثاني: رواه سويد بن سعيد [153]، وعبد الرزاق بن همام [154]، وعبد الله بن مسلمة القعنبي [155]، وعَبْد الله بن وهب[156]، وعُثْمَان بن عُمَر[157]، ومُحَمَّد بن الحَسَن الشيباني[158]، وأبو مصعب الزُّهْرِيّ[159]، ويَحْيَى بن يَحْيَى الليثي[160] ويعقوب بن عَبْد الرحمن القَارّي.[161]جميعًا عن مالك، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، مرسلاً.

يرى الباحث أنَّ رواية الوصل هي الراجحة؛ لكثرة عدد مَنْ رواها، ورجحها النُّقَّاد، كأحمد بن حنبل [162] والدارقطني بقوله:" والقول قول الماجشون، وسليمان بن بلال، وابن عجلان". [163]، وابن عبد البر[164].

المثال الثاني: سئل أَبو زرعة الرازي، وذكر حديثًا رواه الفضل بن موسى السِّيناني فاختَلَفَ الروايةُ عَنْهُ: فَرَوَى معاذ بن أسد المَرْوَزِي، عن الفضل بن موسى، عن صالح بن أَبِي الزُّبَير، عن أبيه، عن رافع بن عمرو؛ قال: "كنتُ أَرْمِي نَخْلا لِلأَنْصَارِ، فَأَخَذُونِي، فَذَهَبُوا بِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ-ﷺ-، فَقَالُوا: هَذَا يَرْمِي نَخْلَنَا....وَرَوَى الحسين بن حُرَيث، ومحمود بن غيلان، عن الفضل، عن صالح بن أَبِي جُبَير، عن أبيه، عن رافع بن عمرو؟ فسمعت أَبَا زرعة يَقُول: الصَّحيح: صالح بنُ أبي جُبَير. ورواه أَبُو تُمَيْلَة، وقَصَّرَ به؛ والصَّحيح متصلٌ."[165]

الكلام على الحديث: روي الحديث من طريقين:

الأولى: طريق معاذ بن أسد المروزي [166]، والحسين بن حُرَيْث[167]، ومحمود بن غيلان[168]، ثلاثتهم عن القضل بن موسى السِّيناني، عن صالح بن أَبِي الزُّبَير، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ رَافِعِ بن عمرو موصولًا.

الثانية: طريق أَبُو تُمَيْلَة (يحيى بن واضح) عن صالح بن أبي جُبَيْرٍ مولى الْحَكَم بن عمرو الغِفَارِي، عن أبيه مرسلا، قال: شَكَا نَاسٌ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ...، أخرجها البيهقي[169]

ويرى الباحث أنَّ الطريق الموصولة هي الطريق الراجحة للقرائن الآتية:

1- قرينة الكثرة، حيث رواها ثلاثة مقابل واحد.

2- ترجيح النُّقَّاد للطريق الموصولة، قال البخاري: "لا أعرف هذا إِلَّا من حديث الفضل بن موسى".[170] وقال أبو حاتم: "والصحيح متصل".[171] وقال البيهقي عن الطريق المرسلة:" هذا منقطع".[172]

المطلب الرابع: عدم بيان الاسماء المبهمة:

يستخدم بعض النُّقَّاد لفظ (قَصَّرَ) للتعبير عن عدم بيان الاسماء المبهمة، ومن شواهده:

- روى البيهقي بسنده عن مالك بن أنس، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن حُمَيْدَةَ بنت عُبَيْد بن رِفاعة، عن كَبْشَةَ بنت كعب بن مالك، وكانت تَحْتَ ابن أبي قتادة أنَّ أبا قتادة دَخَلَ عَلَيْهَا فَسَكَبَتْ لَهُ وَضُوءً فَجَاءَتْ هِرَّةٌ تَشْرَبُ مِنْهُ..."[173] هكذا رواه مالك بن أنس في الموطأ[174]، وقد قَصَّرَ بعض الرواة بروايته فلم يُقِمْ إسناده... وقد رواه حسين الْمُعَلِّمُ بقريب مِنْ رواية مالك".[175]

الكلام على الحديث: الحديث يرويه إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، واختلف عنه من ثلاثة أوجه:

الأول: مالك، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن حُمَيْدَةَ بنت عُبَيْد بن رِفاعة، عن كَبْشَةَ بنت كعب بن مالك...، أخرجه مالك.[176]

الثاني: حسين المُعَلّمُ، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن أم يحيى، عن خالتها بنت كعب...أخرجه البيهقي[177]

الثالث: همام بن يحيى، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن أم يحيى، عن خالتها بنت كعب...أخرجه البيهقي[178]

مما تقدم يتبين أنَّ تقصير حسين المُعَلّمُ، وهمام بن يحيى ناشئ عن عدم بيانهما للأسماء المبهمة، وهي: أم يحيى، وخالتها بنت كعب، وهذا معنى قول البيهقي:" وقد قَصَّرَ بعض الرواة بروايته؛ فلم يُقِمْ إسناده".

المطلب الخامس: زيادة راوٍ في الإسناد، والمحفوظ بدونه:

يُعَبِّرُ بعض النُّقَّاد بلفظ (قَصَّرَ) عن زيادة أحد الرواة في الإسناد، والمحفوظ بدونها، ومن شواهده:

- **سئل-أي الدارقطني**[179]-عن حديث يُرْوَى عن جابر، عن أَبي هريرة-رضي الله عنه-، عن النَّبِيّ -ﷺ- بنحو المتن الذي تقدم؟ [180] فقال: يرويه ابن لهيعة، واختلف عنه؛ فرواه موسى بن داود، عن ابن لهيعة، عن أبي الزبير، عن جابر، عن أَبِي هريرة.[181]

وتابع ابن لهيعة في روايته هذه، مَعْقِل بن عبيد الله الجزري[182]

وخالفه الوليد بن مسلم، فرواه عن ابن لهيعة، عن أبي الزبير، عن جابر، عن النَّبِيّ -ﷺ-، ولم يذكر أبا هريرة، قَصَرَ به الوليد. والصحيح عن أبي هريرة.[183]

وتابع ابن لهيعة في روايته هذه عبد الملك بن أبي سليمان[184]

الكلام على الحديث: ترجيح النُّقَّاد لرواية موسى بن داود الضبي على رواية الوليد بن مسلم للقرائن الآتية:

1- ضَعْفُ رواية الوليد بن مسلم الدمشقي عن غير أهل بلده؛ حيث ذكره ابن رجب الحنبلي ضمن الضرب الثاني، وهم: من ضُعِّفَ حديثه في بعض الأماكن دون بعض، وذكر أنَّ ظاهر كلام الإمام أحمد أنه إذا حدث بغير دمشق ففي حديثه شيء،[185] وروايته عن ابن لهيعة المصري، بينما لا نجد ذلك في رواية موسى بن داود الضبي[186] عن ابن لهيعة.

2- أنَّ متابعة عبد الملك بن أبي سليمان العزرمي للوليد بن مسلم، عن ابن لهيعة جاءت من طريق زياد بن عبد الله البكائي عنه، وهو صدوق، ثبت في المغازي، وفي حديثه عن غير ابن إسحاق لين، ولم يثبت أن وكيعا كذبه[187]

بينما جاءت متابعة مَعْقِل بن عبيد الله الجزري لموسى بن داود الضبي، عن ابن لهيعة، من رواية الحسن بن محمد بن أعين الحَرَّاني، وهو صدوق[188]

المطلب السادس: إنقاص راوٍ من الإسناد، والمحفوظ الزيادة:

يستعمل بعض النُّقَّاد لفظ (قَصَّرَ) للدلالة على زيادة راوٍ في الإسناد، والمحفوظ بدونها، ومن شواهده:

المثال الأول: قال الدار قطني:" روى مالك في الموطأ، عن حُمَيْدٍ الطويل، عن أنس بن مالك-رضي الله عنه-قال:" خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ -ﷺ-فِي رَمَضَانَ فَقَالَ: إِنِّي رَأَيْتُ هَذِهِ اللَّيْلَةَ فَرُفِعَتْ فَالْتَمِسُوهَا...". خالفه حماد بن سلمة، وأبو شهاب الحَنَّاط، وأبو ضمرة (أنس بن عياض)، وإسماعيل بن جعفر، ومحمد بن إسحاق، ويحيى بن أيوب، ويزيد بن هارون الواسطي، وعبد الله بن بكر السهمي، وغيرهم؛ فرووه، عن حُمَيْدٍ، عن أنس، عن عبادة بن الصامت، قال:" خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ -ﷺ-، وهو الصواب، ومالك قَصَّرَ به، لم يذكر عبادة."[189]

الكلام على الحديث: الحديث يرويه حُمَيْدٍ الطويل، واختلف عليه من وجهين:

الأول: مالك، عن حُمَيْدٍ الطويل، عن أنس بن مالك-رضي الله عنه-مرفوعًا.[190]

وتابع مالكًا أبا خالد الأحمر.[191]

الثاني: معتمر بن سليمان التيمي،[192] وحماد بن سلمة[193]، وأبو شهاب الحَنَّاط[194]، وأبو ضمرة (أنس بن عياض)، [195] وإسماعيل بن جعفر[196]، ومحمد بن إسحاق[197]، ويحيى بن أيوب[198]، ويزيد بن هارون[199]، وعبد الله بن بكر السهمي،[200] وزهير بن معاوية[201]، ويحيى بن سعيد القطان[202]، ومحمد بن أبي عدي[203]، وخالد الواسطي،[204] وبشر بن المفضل[205]، جميعًا عن حُمَيْدٍ الطويل، عن أنس بن مالك، عن عبادة بن الصامت-رضي الله عنهما مرفوعًا.

يرى الباحث أنَّ الراجح من روى الحديث عن حُمَيْدٍ الطويل، عن أنس بن مالك، عن عبادة بن الصامت-رضي الله عنهما مرفوعًا للقرائن الآتية:

1- **الكثرة:** حيث رواه أربعة عشر في مقابل رواية اثنين.

2- أنَّ حماد بن سلمة روى الحديث على الوجه الراجح، وهو أثبت الناس في حُمَيْد الطويل؛ لسماعه منه قديمًا كما قال الإمام أحمد بن حنبل.[206]

وهو ما رَجَّحَه النُّقَّاد، قال علي بن المديني: "وهم فيه مالك، وخالفه أصحاب حُمَيْد، وهم أعلم به منه، ولم يكن له بِحُمَيْد علم كعلمه بمشيخة أهل المدينة".[207] وقال ابن أبي حاتم:" وسألت أَبِي وأبا زرعة عن حديث رواه مالك بن أنس، عن حُمَيد الطَّويل ، عن أنس، عن النبيّ –ﷺ-؛ في ليلة القدر؟ فقالا: إنما هو: عن أنس، عن عبادة، عن النبيّ-ﷺ- قلت لَهما: الوهم ممن هو؟ قَالا: مِنْ مالك.[208]

وقال الدار قطني:"... وهو الصحيح".[209] وقال أيضًا:" وهو الصواب، ومالك قَصَّرَ به، لم يذكر عبادة."[210]

وقَالَ ابن عبد البر:" هكذا روى مالك هذا الحديث لا خلاف عنه في إسناده ومتنه ... وإنما الحديث لأنس عن عبادة بن الصَّامت"[211].

وقال أيضًا:" هكذا روى مالك هذا الحديث عَنْ أَنَسٍ قَالَ:" خَرَجَ عَلَيْنَا رسول الله –ﷺ-.

وخالفه أصحاب حميد فرووه عَن حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ عبادة بن الصامت قَالَ: خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ -ﷺ-... وكذلك رواه يحيى القطان، وبشر بن المفضل، وابن أبي عدي، وحماد بن سلمة وغيرهم، عَن حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ عبادة، كلهم جعله من مسند عبادة..."[212]

المثال الثاني: قال ابن أبي حاتم:" وسألت أبا زرعة عن حديث رواه يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، عن الثوري، عَنْ نُسَيْر بن ذُعْلُوق، عَنْ كُرْدوس:﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ ﴾، (82: الأنعام) قَالَ: بِشِرْكٍ؟ قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: إنما هو: عَنْ كُرْدوس، عَنْ حُذَيفة؛ وابنُ أَبِي زائدة قَصَّرَ به". [213]

الكلام على الحديث: الأثر يرويه سفيان الثوري، واختلف عنه على وجهين:

الأول: رواه يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، عن الثوري، عَنْ نُسَيْر بن ذُعْلُوق، عَنْ كُرْدوس الثعلبي موقوفًا عليه.[214]

الثاني: عبد الرحمن بن مهدي، عن الثوري، عَنْ نُسَيْر بن ذُعْلُوق، عَنْ كُرْدوس الثعلبي، عن حذيفة بن اليمان-رضي الله عنه-موقوفًا عليه.[215]

وقع الخلاف بين عبد الرحمن بن مهدي، ويحيى بن زكريا بن أبي زائدة، فابن مهدي جعل تفسير الآية عن حذيفة بن اليمان-رضي الله عنه-، بينما جعله يحيى بن زكريا بن أبي زائدة عن كردوس الثعلبي.

يرى الباحث رجحان رواية عبد الرحمن بن مهدي؛ إذ إنه مِنْ الطبقة الأولى المقدمة مِنْ أصحاب سفيان الثوري[216]، بينما لم يُذْكَر يحيى بن زكريا بن أبي زائدة مِنْهم، ولا تقارن رتبته برتبة ابن مهدي في الحفظ والضبط والإتقان، قال الحافظ ابن حجر في ابن مهدي:" ثقة ثبت حافظ، عارف بالرجال والحديث، قال ابن المديني: ما رأيت أعلم منه".[217] بينما قال في يحيى بن زكريا بن أبي زائدة:" ثقة متقن".[218]

المطلب السابع: تصحيح الوجهين:

يطلق بعض النُّقَّاد أحيانًا لفظ (قَصَّرَ) على أحد أوجه الرواية، كالوقف، والإرسال، ونقصان راوٍ في الإسناد مثلًا، فيقع الخلاف على المدار؛ فيرفعه البعض، ويوقفه آخرون، ويوصله البعض، ويرسله آخرون، ويزيد البعض راوٍ في الإسناد، ويُنقصه آخرون؛ نتيجة لكسل الراوي ونشاطه، وشكه وتهيبه، وروايته كما سمعه، مع تصحيح الوجهين معًا، ومن شواهده:

المثال الأول: قال ابن أبي حاتم: "وسألتُ أَبِي عَنْ حديث رواه عبيد الله بن موسى وغيره، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن عبد الله، عن النبيِّ -ﷺ-:" لاَ يَتَنَاجَى اثْنَان...". ورواه جَرير بن حازم، عن عاصم بن بهدلة، عن أبي وائل، عن عبد الله، مَوْقُوفٌ؛ أيُّهما أصحُّ؟ قَالَ: جَمِيعًا صحيحَين؛ ولكنْ عاصمٌ قصَّر به.[219]

الكلام على الحديث: الحديث يرويه أبو وائل(شقيق بن سلمة)، واختلف عنه رَفْعًا ووَقْفًا من وجهين:

الأول: الأعمش، عن أبي وائل، عن عبد الله بن مسعود-رضي الله عنه-مرفوعًا، أخرجه الحميدي،[220] والدارمي،[221] والبخاري[222]، والترمذي[223]

وتابع منصور بن المعتمر الأعمش في روايته، أخرجها البخاري،[224] وابن عبد البر[225]

الثاني: عاصم بن بهدلة، عن أبي وائل، عن عبد الله بن مسعود-رضي الله عنه-موقوفًا عليه، أخرجها ابن أبي حاتم[226]

قلت: حكم أبو حاتم الرازي بصحة الوجهين؛ لأنَّ كلًا من الأعمش، وجرير بن حازم حافظين ثقتين، ولا يوجد دليل على خطأ أحدهما، فكلاهما روى وضبط ما سمعه من شيخهما أبي وائل، لكنه عَبَّرَ عن الرواية الموقوفة بالتقصير في مقابل الرواية المرفوعة، ولا يعني الخطأ ممن وَقَف.

المثال الثاني: قال ابن أبي حاتم: وسألت أَبِي عن حديثٍ رواه حمَّاد ابن سلمة، عن عُبَيد الله بن عمر، عن القاسم بن محمد، عن النبيِّ-ﷺ- قَالَ:" لاَ يَغُرَّنَّكُمْ أَذَانُ بِلالٍ، وَلَكِنْ يُؤَذِّنُ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ؟ فقال أَبِي: حدَّثنا الحميدي؛ قال: حدَّثنا فُضَيْل بن عياض، عن عُبَيد الله بن عمر، عن القاسِم، عن عائشة، عن النبيِّ-ﷺ-. جميعًا صَحِيحَيْنِ؛ قَصَّر حمَّادٌ، وجوَّده غَيْرُهُ."[227]

الكلام على الحديث: الحديث يرويه عُبَيد الله بن عمر، واختلف عنه وصْلًا وإرسالًا مِنْ وجهين:

الأول: فُضَيْل بن عياض، عن عُبَيد الله بن عمر، عن القاسِم، عن عائشة، عن النبيِّ-ﷺ-، أخرجه ابن أبي حاتم[228]

وتابع فُضَيْل بن عياض في روايته كل من: أبو أسامة (حماد بن أسامة)،[229] والفضل بن موسى،[230] وحفص بن غياث،[231] ومحمد بن بشر[232]

الثاني: حمَّاد ابن سلمة، عن عُبَيد الله بن عمر، عن القاسم بن محمد، عن النبيِّ-ﷺ-، أخرجه ابن أبي حاتم[233]

وتابع حماد في روايته كل من: عبد الرزاق الصنعاني[234]، وسفيان الثوري[235]، ويحيى بن سعيد الأنصاري[236]

قلت: حكم أبو حاتم الرازي بصحة الوجهين؛ لأنَّ كلًا من حماد بن سلمة، وفضيل بن عياض ثقتين حافظين، ولا يوجد دليل على خطأ أحدهما، فكلاهما روى وضبط ما سمعه من شيخه، وكلاهما توبع على روايته، لكنه عَبَّرَ عن الرواية المرسلة بالتقصير في مقابل الرواية الموصولة، ولا يعني الخطأ ممن أرسل.

المبحث الثالث: صور إطلاق النُّقَّاد لفظ (قَصَّرَ) المتعلقة بالمتن:

بعد الانتهاء مِن بيان صور إطلاق النُّقَّاد للفظ (قَصَّرَ) المتعلقة بالإسناد، تَمَّ استنباط صور إطلاقهم للفظ (قَصَّرَ) المتعلقة بالمتن، مِنْ خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: عدم ذِكْرِ الفروق بين متون الروايات:

يطلق بعض النُّقَّاد لفظ (قَصَّرَ) على عدم ذِكْرِ الفروق بين متون الروايات، ومن شواهد ذلك:

- بعد إخراج البيهقي لحديث ثابت، عن الضَّحَّاك بن عثمان، عن نافع، عن ابن عمر-رضي الله عنهما-:" أَنَّ رَجُلًا مَرَّ وَرَسُولُ اللهِ -ﷺ- يَبُولُ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ"، قال: إِلَّا أَنَّهُ قَصَّرَ بِرِوَايَتِهِ، وَرِوَايَةُ يَزِيدَ بْنِ الْهَادِ، عَنْ نَافِعٍ أَتَمُّ مِنْ ذَلِكَ.[237]

الكلام على الحديث: بالنظر في رواية ابْنِ الْهَادِ، عن نافع، عن ابن عمر-رضي الله عنهما- يتبين أنها أتم، ولفظها:" أَقْبَلَ رَسُولُ اللهِ -ﷺ- مِنَ الْغَائِطِ، فَلَقِيَهُ رَجُلٌ عِنْدَ بِئْرِ جَمَلٍ، فَسَلَّمَ عَلَيْهِ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ رَسُولُ اللهِ -ﷺ-، حَتَّى أَقْبَلَ عَلَى الْحَائِطِ فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَى الْحَائِطِ، فَمَسَحَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ، ثُمَّ رَدَّ رَسُولُ اللهِ -ﷺ عَلَى الرَّجُلِ السَّلَامَ-".[238]... ثم بين أنَّ هذه الرواية شاهدة لرواية محمد بن ثابت العبدي، إلَّا أنه حفظ فيها الذراعين، ولم يثبتها غيره، كما ساق هو وابن الهاد الحديث بِذِكْرِ تَيَمُّمِهِ، ولفظ رواية محمد بن ثابت العبدي، قال: "انْطَلَقْتُ مَعَ ابْنِ عُمَرَ فِي حَاجَتِهِ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، فَلَمَّا أَنْ قَضَى حَاجَتَهُ، كَانَ مِنْ حَدِيثِهِ يَوْمَئِذٍ، قَالَ: بَيْنَمَا النَّبِيُّ -ﷺ- فِي سِكَّةٍ مِنْ سِكَكِ الْمَدِينَةِ، وَقَدْ خَرَجَ النَّبِيُّ -ﷺ- مِنْ غَائِطٍ أَوْ بَوْلٍ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ رَجُلٌ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ، ثُمَّ إِنَّ النَّبِيَّ -ﷺ- ضَرَبَ بِكَفَّيْهِ، فَمَسَحَ بِوَجْهِهِ مَسْحَةً، ثُمَّ ضَرَبَ بِكَفَّيْهِ الثَّانِيَةِ، فَمَسَحَ ذِرَاعَيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ وَقَالَ: إِنَّهُ لَمْ يَمْنَعْنِي أَنْ أَرُدَّ عَلَيْكَ إِلَّا أَنِّي لَمْ أَكُنْ عَلَى وُضُوءٍ أَوْ عَلَى طَهَارَةٍ".[239]

المطلب الثاني: عدم ذِكْرِ متون الروايات بتمامها:

يستعمل بعض النُّقَّاد لفظ (قَصَّرَ) للدلالة على عدم ذِكْرِ بعض الرواة للمتون بتمامها، ومن ذلك:

- **روى البيهقي** بسنده عن يزيد بن هارون، أنبأ سليمان التَّيْمِيُّ، عن أَبِي السَّلِيلِ، عَنْ زَهْدَمٍ، عن أَبِي مُوسَى الأشعري- رضي الله عنه- قَالَ:" أَتَيْنَا رَسُولَ اللهِ -ﷺ- نَسْتَحْمِلُهُ فَقَالَ: وَاللهِ لَا أَحْمِلُكُمْ، وَمَا عِنْدِي مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ"، قَالَ: فَلَمَّا رَجَعْنَا أَرْسَلَ إِلَيْنَا رَسُولُ اللهِ -ﷺ- بِثَلَاثِ ذَوْدٍ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّكَ حَلَفْتَ أَنْ لَا تَحْمِلَنَا فَحَمَلْتَنَا، قَالَ: أَنِّي لَمْ أَحْمِلُكُمْ وَلَكِنَّ اللهَ حَمَلَكُمْ، وَاللهِ لَا أَحْلِفُ عَلَى يَمِينٍ، فَأَرَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا إِلَّا أَتَيْتُهُ[240]، أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الصَّحِيحِ مِنْ وَجْهٍ آخَرَ، عَنْ سُلَيْمَانَ. قَالَ الشَّيْخُ: قَصَرَ بِهِ التَّيْمِيُّ فَلَمْ يَنْقُلْ فِيهِ الْكَفَّارَةَ.[241]

الكلام على الحديث: حديث مسلم الذي رواه من وجه آخر، هو قوله: حدثنا محمد بن عبد الأعلى التيمي، حدثنا المُعْتَمِر، عن أبيه(سليمان)، حدثنا أَبو السَّلِيلِ، عن زَهْدَم، يُحَدِّثُهُ عن أَبِي موسى، قال:" كُنَّا مُشَاةً فَأَتَيْنَا نَبِيَّ اللهِ -ﷺ- نَسْتَحْمِلُهُ"[242] بنحو حديث جرير.[243]

المطلب الثالث: عدم ذكر جملة من متن الرواية:

يُعَبِّرُ بعض النُّقَّاد بلفظ (قَصَّرَ) للدلالة على عدم ذكر جملة من متن الرواية، ومن دلائله:

- قال البيهقي: وَمِنْ حَدِيثِ الْمَاجِشُونِ أخرجه مسلم في الصحيح[244]، وأخرجه أَيْضًا مِنْ حديث عبد اللَّهِ بْنِ أبي أَوْفَى[245]، وأبي سعيد الخدري[246]، وَابْنِ عَبَّاسٍ[247]، إِلَّا أَنَّ بعضهم قَصَّرَ به، فَلَمْ يَذْكُرْ قَوْلَهُ:" سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ".[248] وَبَعْضُهُمْ[249] زَادَ عَلَى هَذَا الدُّعَاءِ".[250]

الكلام على الحديث: عند المقارنة بين متون الأحاديث نجد أنَّ جملة :" سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ" وردت في رواية أبي سلمة بن الماجشون، وزاد عليها، ولفظه:" كَانَ رَسُولُ اللهِ -ﷺ- إِذَا اسْتَفْتَحَ الصَّلَاةَ كَبَّرَ، ثُمَّ قَالَ: وَجَّهْتُ وَجْهِي، وَقَالَ: وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ، وَقَالَ: وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ، قَالَ: سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ، وَقَالَ: وَصَوَّرَهُ فَأَحْسَنَ صُوَرَه، وَقَالَ: وَإِذَا سَلَّمَ، قَالَ: اللهُمَّ اغْفِرْ لِي ...".[251] ووردت في حديث ابْنِ أَبِي أَوْفَى، وزاد عليها، ولفظه:" كَانَ رَسُولُ اللهِ -ﷺ، إِذَا رَفَعَ ظَهْرَهُ مِنَ الرُّكُوعِ، قَالَ:" سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، اللهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ، مِلْءُ السَّمَاوَاتِ، وَمِلْءُ الْأَرْضِ وَمِلْءُ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ".[252] ووردت زيادة أخرى في إحدى روايات حديث ابن أبي أوفى-رضي الله عنه- بلفظ:" اللهُمَّ طَهِّرْنِي بِالثَّلْجِ وَالْبَرَدِ، وَالْمَاءِ الْبَارِدِ اللهُمَّ طَهِّرْنِي مِنَ الذُّنُوبِ وَالْخَطَايَا، كَمَا يُنَقَّى الثَّوْبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْوَسَخِ".[253]

ولم ترد في حديث أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، وزاد عليها، ولفظه: "كَانَ رَسُولُ اللهِ -ﷺ- إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ قَالَ: " رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ مِلْءُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَمِلْءُ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ، أَهْلَ الثَّنَاءِ وَالْمَجْدِ، أَحَقُّ مَا قَالَ الْعَبْدُ، وَكُلُّنَا لَكَ عَبْدٌ: اللهُمَّ لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ، وَلَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ".[254]

ولم ترد في حديث ابْنِ عَبَّاسٍ-رضي الله عنهما-وزاد عليها، ولفظه بنحو لفظ حديث أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ-رضي الله عنه-".[255]

الخاتمة: النتائج، والتوصيات:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وأزكى الصلوات المباركات على رسوله العربيّ الأميّ الأمين، ولله الحمد لله على ما مَنَّ به عليَّ مِنْ نعمة إتمام هذا البحث، الذي **أتمنى أن أكون وُفِقْتُ فيما قدمته.**

أولًا: النَّتائج:

توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

أولًا: أطلق أهل اللغة لفظ (قَصَّرَ) على خمسة معانٍ، وهي:

1- عدم بلوغ الشيء مداه ونهايته.
2- الحبس بالاقتصار على الشيء، والاكتفاء به، وعدم التجاوز به لغيره.
3- حذف الشيء، وعدم استئصاله.
4- النقص، وعدم الإتمام.
5- التَّرْكُ مع القدرة عليه، أو عدمها، وجميع هذه المعاني تضمنها عمل النُّقَّاد.

وبناءً على ما تَقَدَّم يكون المعنى اللغوي للفظ (قَصَّرَ) هو: وَصْفٌ لغير المتقن على العام الأغلب، مع القدرة أحيانًا على الإتقان بإتمامه، أو عدمه.

وهذا يعني أنَّ المعنى اللغوي للفظ (قَصَّرَ) في الرواية هو: وَصْفٌ للرواية غير المتقنة على العام الأغلب، مع القدرة أحيانًا على إتقانها بإتمامها، أو عدمه.

ثانيًا: استعمل النُّقَّاد لفظ (قَصَّرَ) انطلاقًا من معانيه اللغوية، وبما يتفق مع السياق الذي ذكروه فيه، ولا يوجد أية ضوابط وقواعد متفق عليها بينهم؛ لتشكيل مصطلح نقدي له حدوده وضوابطه.

ثالثًا: ورد في السنة النبوية ما يدل على بعض استعمالات النُّقَّاد للفظ (قَصَّرَ)، مثل: النقص، وعدم الإتمام والاستئصال، وهذا يدل على أنَّ استعمالهم لبعض الألفاظ له أصوله في السنة النبوية المطهرة.

رابعًا: يُعَدُّ الإمام أحمد بن حنبل أول مَنَ استعمل لفظ (قَصَّرَ) مِنَ النُّقَّاد بشكل صريح، لكن أبا حاتم الرازي الأكثر استعمالًا له؛ إذ استعمله ست عشرة مرة-حسب إحصاء الباحث-.

خامسًا: استعمل النُّقَّاد لفظ (قَصَّرَ به) للدلالة على تقصير الراوي في الرواية.

سادسًا: تنوعت رُتَبُ مَنْ أطلق عليه النُّقَّاد لفظ (قَصَّرَ) مِنَ الرواة في بعض الأحاديث جَرْحًا وتعديلًا بين رُتْبَة الثقة الذي وَهِمَ، والضعيف.

سابعًا: تمثلت الأسباب المتعلقة بالراوي لإطلاق لفظ (قَصَّرَ) عليه بـ: وَهْمُ الراوي الثقة، واشتغاله بالعبادة، وضعفه، ونشاطه وكسله، وشكه وهيبته مِنَ الرواية.

ثامنًا: لا يُعَدُّ إطلاق النُّقَّاد لفظ (قَصَّرَ) على الرواية مِنْ الاختلاف المؤثر فيها بشكل مطلق؛ إذ إنَّ بعض النُّقَّاد يحكم بصحة الوجهين.

تاسعًا: تنوعت صور إطلاق النُّقَّاد للفظ (قَصَّرَ) المتعلقة بالإسناد، ما بين عدم ضبط سياق الإسناد، ووقف الحديث مع أنَّ المحفوظ الرفع، وإرساله مع أنَّ المحفوظ الوصل، وعدم بيان الأسماء المبهمة، وزيادة راوٍ في الإسناد، والمحفوظ دونه، وإنقاص راوٍ من الإسناد، والمحفوظ الزيادة، وتصحيح الوجهين.

عاشرًا: تمثلت صور إطلاق النُّقَّاد للفظ (قَصَّرَ) المتعلقة بالمتن بـ: عدم ذِكْرِ الفروق بين متون الروايات، وعدم ذِكْرِ متونها بتمامها، وعدم ذكر جملة من متونها.

ثانيًا: التوصيات:

يوصي الباحث بإجراء المزيد من البحوث التطبيقية المتعلقة ببيان علاقة لفظ (قَصَّرَ) بتجويد الحديث، وتدليسه، وعلله.

الهوامش:

(1) محمد بن خلف سلامة، **لسان المحدثين**، بغداد، دار المحدث، 2007م،(ط1)، (853/2).

(2)، إسماعيل بن حماد الجوهري (ت: 393هـ)، **الصحاح تاج اللغة وتاج العربية**، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، بيروت، دار العلم للملايين، 1407هـ، (ط4)، (118/1)، وأحمد بن فارس الرازي(ت: 395هـ)، **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، بيروت، دار الفكر، 1399هـ (د. ط)، (95/1)، وعلي بن إسماعيل بن سيده، (ت: 458هـ)، **المحكم والمحيط الأعظم**، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، بيروت، دار الكتب العلمية،1421هـ، (ط1)، (196/6)، وعياض بن موسى اليحصبي، (ت: 544هـ)، **مشارق الأنوار على صحاح الآثار**، المغرب، المكتبة العتيقة، (د. ت)، (د. ط)، (187/2)، والمبارك بن محمد (ابن الأثير الجزري)، (ت: 606هـ)، **النهاية في غريب الحديث والأثر**، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي، بيروت، المكتبة العلمية، 1399هـ، (د. ط)، (98/5)، ومحمد بن مكرم بن منظور (ت: 711هـ)، **لسان العرب**، بيروت، دار صادر، 1414هـ، ط3، (95/5-96)، ومحمّد بن محمّد الحسيني،(مرتضى، الزَّبيدي)، (ت: 1205هـ)، **تاج العروس من جواهر القاموس**، تحقيق: مجموعة من المحققين، (د. م)، دار الهداية،(د. ت)،(د. ط)، (425/13)

(3) الجوهري، **الصحاح تاج اللغة وتاج العربية**، ج2، ص794-795، وابن فارس، **معجم مقاييس اللغة**، (5/95-97)، وابن سيدة، **المحكم والمحيط الأعظم**، (194/6)، والقاضي عياض، **مشارق الأنوار على صحاح الآثار**، (187/2)، وابن منظور، **لسان العرب**، (97/5).

(4) ابن منظور، **لسان العرب**، (95/5).

(5) القاضي عياض، **مشارق الأنوارعلى صحاح الآثار**، (187/2)، وابن الأثير الجزري، **النهاية في غريب الحديث والأثر**، (70/4)،

(6) الجوهري، **الصحاح تاج اللغة وتاج العربية**، (425/13)، وابن سيده، **المحكم والمحيط الأعظم**، (194/6)، والقاضي عياض، **مشارق الأنوارعلى صحاح الآثار**، (187/2)، وابن منظور، لسان العرب، (96/5).

(7) محمد بن خلف سلامة، **معجم لسان المحدثين**، (853/2).

(8) يوسف بن عبد الله بن عبد البر، (ت: 463هـ)، **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، تحقيق: مصطفى ابن أحمد العلوي، ومحمد عبد الكبير البكري، المغرب، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية،1387هـ، (ط1)، (25/5).

(9) مسلم، **صحيح مسلم**، (ت261هـ)، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب السهو في الصلاة والسجود له، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، (د. ت)، (د. ط)، (400/1)، حديث رقم: (571)، ولفظه:" إِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ، فَلَمْ يَدْرِ كَمْ صَلَّى ثَلَاثًا أَمْ أَرْبَعًا، فَلْيَطْرَحِ الشَّكَّ وَلْيَبْنِ عَلَى مَا اسْتَيْقَنَ..."

(10) أبو داود، **سنن أبي داود**، (ت: 275هـ)، كتاب، الصلاة، باب إذا شك في الثنتين والثلاث... تحقيق: شعَيب الأرناؤوط، ومحَمَّد كامِل قره بللي، بيروت، دار الرسالة العالمية، 1430هـ، (ط1)، (261/2)، حديث رقم: (1024).

(11) ابن عبد البر، **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، (25/5).

(12) أبو داود، **سنن أبي داود**، كتاب اللباس، باب لباس الغليظ، (148/6)، حديث رقم: (4035).

(13) الحُلَّةُ: إزارٌ ورداءٌ، لا تسمَّى حُلَّةً حتّى تكون ثوبين، يُنْظَر: الجوهري، **الصحاح تاج اللغة وتاج العربية**، (1673/4).

(14) محمد بن سعد (ت: 230هـ)، **الطبقات الكبرى**، تحقيق: إحسان عباس، بيروت، دار صادر، 1968م، (ط1)، (461/1).

(15)عبد الرحمن بن محمد ابن أبي حاتم (ت: 327هـ) **العلل**، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د. سعد الحميد و د. خالد الجريسي، مطابع الحميضي، السعودية، 1427هـ، (ط1)، (309/4)، حديث رقم: (1442).

(16) أحمد بن علي بن حجر، (ت852هـ)، **تقريب التهذيب**، تحقيق: صغير أحمد الباكستاني، السعودية، دار العاصمة: 1423هـ، (ط3)، ص696، ترجمة رقم: (4768).

(17) البخاري، (ت256هـ)، **صحيح البخاري**، كتاب الأذان، باب هل يأخذ الإمام إذا شك بقول الناس، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، بيروت، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية)، 1422هـ، (ط1)، (144/1)، حديث رقم: (714)، ومسلم، صحيح مسلم، (ت261هـ)، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب السهو في الصلاة والسجود له، (403/1)، حديث رقم: (573).

(18) عياض بن موسى اليحصبي، **مشارق الأنوار على صحاح الآثار**، (187/2).

(19)المبارك بن محمد (ابن الأثير الجزري)، **النهاية في غريب الحديث والأثر**، (70/4).

(20) البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب الحج، باب الحلق والتقصير عند الإحلال، (174/2)، حديث رقم: (1728)، ومسلم، **صحيح مسلم**، كتاب الحج، باب تفضيل الحلق على التقصير، وجواز التقصير، (946/2)، حديث رقم، (1302).

(21) **مشارق الأنوار على صحاح الآثار**، (187/2).

(22)الجَدْر: بِفَتْح الْجِيم وَسُكُون الدَّال قيل الْجدر الْجِدَار وَهُوَ الْحَائِط قيل الْمُرَاد بِهِ هُنَا أصل الْحَائِط، يُنْظَر: عياض بن موسى اليحصبي، **مشارق الأنوار على صحاح الآثار**، (141/1).

(23) البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب الحج، باب فضل مكة وبنيانها، (146/2)، حديث رقم: (1584)، ومسلم، **صحيح مسلم**، كتاب الحج، باب جُدُر الكعبة وبابها، (973/2)، حديث رقم: (1333).

(24) **مشارق الأنوار على صحاح الآثار**، (187/2).

(25) **السنن الكبرى**، كتاب النكاح، باب إتيان النساء في أدبارهن، (319/7)، حديث رقم: (14116).

(26) هناك وجوه أخرى للاختلاف على يزيد بن عبدالله بن الهاد، وغيره بينها الإمام النسائي، ولكن وجه الاختلاف هذا هو موضع الشاهد، يُنْظَر: أحمد بن شعيب النسائي، (ت303هـ)، **السنن الكبرى للنسائي**، كتاب عشرة النساء، باب ذِكْرُ اختلاف الناقلين لخبر خزيمة بن ثابت في إتيان النساء في أعجازهن...، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة، بيروت،1421هـ، (ط1) (191/8-194)، حديث رقم: (-8933- 8946).

(27) سعيد بن منصور (ت: 227هـ)، **التفسير من سنن سعيد بن منصور**، دراسة وتحقيق: د سعد بن عبد الله آل حميد، الرياض، دار الصميعي: 1417هـ، (ط1)، (846/3)، حديث رقم: (368).

(28) **السنن الكبرى للنسائي**، كتاب عشرة النساء، باب ذِكْرُ اختلاف الناقلين لخبر خزيمة بن ثابت في إتيان النساء في أعجازهن...(192/8)، حديث رقم: (8935).

(29) **السنن الكبرى**، كتاب النكاح، باب إتيان النساء في أدبارهن، (319/7)، حديث رقم: (14116).

(30)عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، (ت: 235هـ)، **مصنف ابن أبي شيبة**، كتاب النكاح، باب ما جاء في إتيان النساء في أدبارهن...تحقيق: كمال يوسف الحوت، الرياض، مكتبة الرشد، 1409هـ، (ط1)، (530/3)، حديث رقم: (16810)، والبيهقي، **السنن الكبرى للبيهقي**، كتاب النكاح، باب إتيان النساء في أدبارهن، (319/7)، حديث رقم: (14116)، والوليد بن كثير المخزومي: "صدوق عارف بالمغازي، رُمِيَ برأي الخوارج"، يُنْظر: ، ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص1041، ترجمة رقم: (7502).

(31)عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، (ت: 255هـ)، **السنن للدارمي**، كتاب الطهارة، باب من أتى إمرأته في دبرها، تحقيق: حسين سليم أسد، السعودية، دار المغني، 1412هـ، (ط1)، (733/1)، حديث رقم: (1183)، ومحمد بن إسماعيل البخاري، (ت256هـ)، **التاريخ الكبير**، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد (د. ت)، (د. ط)، (8/ 256)، ترجمة رقم: (2906)، ومحمد بن إسحاق بن يسار المدني إمام المغازي:" صدوق يدلس، ورمي بالتشيع والقدر"، يُنْظر: ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص825، ترجمة رقم: (5761).

(32) ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص1077، ترجمة رقم: (7788).

(33) **التاريخ الكبير**، (425/5)، ترجمة رقم: (1280).

(34) المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، تحقيق: د. بشار عواد معروف، د. بشار عواد معروف بيروت، مؤسسة الرسالة، 1400هـ، (ط1)، (165/30)، ترجمة رقم: (6560).

(35) ابن أبي حاتم، **العلل**، (6/82-83)، حديث رقم: (2339).

(36) الحميدي، **المسند للحميدي**، (2/279)، حديث رقم: (1172)، وفيه عمن سمع أبي هريرة-رضي الله عنه_.

(37) **السنن، كتاب الأدب**، باب في الجلوس بين الظل والشمس، (7/195)، حديث رقم: (4821).

(38) البزار، **المسند للبزار (كشف الأستار عن زوائد البزار)**، علي بن أبي بكر ب الهيثمي (ت: 807هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1399هـ، (ط1)، (2/423-424)، حديث رقم: (2014)، وقال:" إسماعيل لَيِّنُ الحديث، ولم يتابع عليه، وقد روى عنه الأعمش، والثوري، وغيرهما.

(39)عبد الله بن عدي الجرجاني، (ت365هـ)، **الكامل في ضعفاء الرجال**، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، بيروت، دار الكتب العلمية، 1418هـ، (ط1)، (5/365)، ترجمة رقم :(1025)، وقال:" وهذا الحديث بهذا الإسناد، لا أعلم يرويه، عن الثوري غير عبد اللَّه بن محمد".

(40) ابن أبي حاتم، (ت327هـ)، **الجرح والتعديل**، مجلس دائرة المعارف العثمانية: الهند،1271هـ، (ط1)، (5/57)، ترجمة رقم: (264).

(41) المصدر السابق، (2/198)، ترجمة رقم: (669).

(42) ابن معين، (ت233هـ)، **التاريخ (رواية الدوري)**، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، مكة المكرمة، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، 1399هـ، (ط1)، (4/82)، ترجمة رقم: (3237).

(43) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، (5/58)، ترجمة رقم: (264).

(44) المصدر السابق،(5/158)، ترجمة رقم: (732).

(45) المسند، (14/531)، حديث رقم: (8976).

(46) **تقريب التهذيب**، ص395، ترجمة رقم: (2464).

(47) **المصدر السابق**، ص632ترجمة رقم: (4279).

(48) أحمد بن علي بن ثابت (الخطيب البغدادي) (ت: 463هـ)، **الكفاية في علم الرواية**، تحقيق: أبو عبد الله السورقي، وإبراهيم حمدي المدني، المدينة المنورة، المكتبة العلمية، (د. ت)، (د. ط)، ص116.

(49) عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، (ت597هـ)، **شرح علل الترمذي**، تحقيق: د. نور الدين عتر، دار الملاح، (د.ت)، (د. ط)، (2/711).

(50) انْقِصَامًا : القَصْمُ، يُنْظَر: الجوهري، الصحاح تاج اللغة وتاج العربية، (5/93).

(51) فَتَمَطَّأْتُ: المطو هو: المَدُّ في الشيء والامتداد، يُنْظَر: ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، (5/331).

(52) أحمد بن عمرو البزار، (ت292هـ)، **مسند البزار**، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، المدينة المنورة، مكتبة العلوم والحكم: 2009م، (ط1)، (1/ 74)، حديث رقم: (20).

(53) أحمد بن علي بن ثابت (الخطيب البغدادي) (ت: 463هـ)، **موضح أوهام الجمع والتفريق**، تحقيق: د. عبد المعطي أمين قلعجي، بيروت، دار المعرفة: 1407هـ، (ط1)، (1/149).

(54) **المسند**، (1/192).

(55) ابن معين، (ت233هـ)، **التاريخ(رواية الدوري)**، (3/257)، ترجمة رقم: (1220).

(56) المصدر السابق، (3/247)، ترجمة رقم: (1161).

(57) المصدر السابق، (8/152)، ترجمة رقم: (686).

(58) المصدر السابق (8/152)، ترجمة رقم: (686).

(59) **تقريب التهذيب**، ص968، ترجمة رقم: (7038).

(60) اللَّأْوَاءَ: الشدة، يُنْظَر: ابن فارس، **مقاييس اللغة**، (5/225).

(61) محمد بن حبان البستي، (ت354هـ)، **صحيح ابن حبان**، كتاب الجنائز، باب ما جاء في الصبر وثواب الأمراض والأعراض ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، بيروت، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1408هـ، (ط1،) (7/189)،

حديث رقم: (2926)، وسنده ضعيف للانقطاع بين أبي بكر بن أبي زهير، والصديق-رضي الله عنه-؛ أنه روى عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه، مرسل، يُنْظَر: ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، (338/9)، ترجمة رقم: (1498).

(62) مسلم، **صحيح مسلم**، كتاب البر والصلة والآداب، باب ثواب المؤمن فيما يصيبه من مرض...، (1993/4)، حديث رقم: (2574).

(63) ابن أبي حاتم، **العلل**، (398/5)، حديث رقم: (2072).

(64) أحمد بن علي الموصلي (ت: 307هـ)، **مسند أبي يعلى الموصلي**، تحقيق: حسين سليم أسد، دمشق، دار المأمون للتراث، 1404هـ، (ط1)، (404/6)، حديث رقم: (3759).

(65) البخاري، **الأدب المفرد للبخاري**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار البشائر الإسلامية، 1409هـ، (ط3)، (253/1)، حديث رقم: (728).

(66) محمد بن جرير الطبري (ت: 310هـ)، **جامع البيان في تأويل القرآن**، تحقيق: أحمد محمد شاكر، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1420هـ،(ط1)، (204/4)، حديث رقم: (3877).

(67) **الأدب المفرد**، حديث رقم: (728).

(68) مسلم، **صحيح مسلم**، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب كراهة الدعاء بتعجيل العقوبة في الدنيا، (4/ 2069)، حديث رقم: (23).

(69) الأنصاري: هو محمد بن عبد الله الأنصاري، وروايته في شرح مشكل الآثار، الطحاوي، (291/5)، حديث رقم: (2048).

(70) رواها كل مِنْ: بشر بن المفضل، ابن حبان، **صحيح ابن حبان**، كتاب الرقائق، باب الأدعية، (221/3)، حديث رقم: (941). وعبد الله بن بكر السهمي، يُنْظَر: أحمد بن حنبل، مسند أحمد بن حنبل، (19/ 105)، حديث رقم: (12049)، ومحمد بن أبي عدي، أحمد بن حنبل، (19/ 105)، حديث رقم: (12049)، وسهل بن يوسف، يُنْظَر: محمد بن عيسى الترمذي، (ت279هـ)، **جامع الترمذي**، تحقيق: د. بشار عواد معروف، أبواب تفسير القرآن، باب ومِنْ سورة سبأ، تحقيق: د. بشار عواد معروف، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1998م، (ط1)، وأبواب الدعوات، باب ما جاء في عقد التسبيح في اليد، (399/5)، حديث رقم: (3487)، وقال: هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه.

(71)ابن أبي حاتم، **العلل**، (398/5)، حديث رقم: (2072).

(72) ابن جرير الطبري، **جامع البيان في تأويل القرآن**، (204/4)، حديث رقم: (3877).

(73) **السنن الكبرى**، كتاب الطهارة، باب سؤر الهرة، (372/1)، حديث رقم: (1159)، وينظر أيضاً: ابن أبي حاتم، **العلل**، (428/4-430)، حديث رقم: (1541).

(74) مالك بن أنس، (ت179هـ)، **موطأ مالك (رواية محمد بن الحسن الشيباني)**، كتاب الصلاة، باب الوضوء بسؤر الهرة، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، بيروت، المكتبة العلمية، (د. ت)، (ط2)، (54/1)، حديث رقم: (90).

(75) البيهقي، **السنن الكبرى للبيهقي**، كتاب الطهارة، باب سؤر الهرة، (372/1)، حديث رقم: (1159)، ويُنْظَر أمثلة أخرى: ابن أبي حاتم، **العلل**، (205/2)، حديث رقم: (312)، والبزار، **المسند**، **(120/14)**، **حديث رقم:** (7617).

(76) المصدر السابق، كتاب الطهارة، باب سؤر الهرة، (372/1)، حديث رقم: (1159).

(77) المصدر السابق، كتاب الطهارة، باب سؤر الهرة، (372/1)، حديث رقم: (1159).

(78) محمد بن عبد الله الحاكم، (ت: 405هـ)، **معرفة علوم الحديث**، تحقيق: السيد معظم حسين، بيروت، المكتبة العلمية، (ط2)، 1397هـ، (116/1).

(79) **الصحيح**، كتاب السلام، باب تحريم الكهانة وإتيان الكهان، (4/ 1750)، حديث رقم: (2229).

(80) **معرفة علوم الحديث**، (116/1).

(81) **المصدر السابق**، (116/1).

(82) مسلم، **صحيح مسلم**، كتاب السلام، باب تحريم الكهانة وإتيان الكهان، (1751/4)، حديث رقم: (2229).

(83) محمد بن إسحاق بن مَنْدَه (ت: 395هـ)، **التوحيد ومعرفة أسماء الله عزوجل وصفاته على الاتفاق والتفرد**، تحقيق: د. علي بن محمد الفقيهي، المدينة المنورة، مكتبة العلوم والحكم، ، 1423هـ، (ط1) (143/1)، حديث رقم: (32).

(84) المصدر السابق، (143/1)، حديث رقم: (32).

(85) المصدر السابق، (143/1)، حديث رقم: (32).

(86) المصدر السابق، (143/1)، حديث رقم: (32).

(87) مسلم، **صحيح مسلم**، كتاب السلام، باب تحريم الكهانة وإتيان الكهان، (1751/4)، حديث رقم: (2229).

(88) ابن منده، **التوحيد ومعرفة أسماء الله عزوجل وصفاته على الاتفاق والتفرد**، (143/1)، حديث رقم: (32).

(89) المصدر السابق، (143/1)، حديث رقم: (32).

(90) الترمذي، **جامع الترمذي**، (215/1)، حديث رقم: (3224)، وقال:" هذا حديث حسن صحيح".

(91) ابن منده، **التوحيد ومعرفة أسماء الله عزوجل وصفاته على الاتفاق والتفرد**، (143/1)، حديث رقم: (32).

(92) أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت: 430هـ)، **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**، مصر، نشر دار السعادة: 1394هـ، (ط1)، (143/3).

(93) مسلم، **صحيح مسلم**، كتاب السلام، باب تحريم الكهانة وإتيان الكهان، (1751/4)، حديث رقم: (2229).

(94)عبيد الله بن عبد الكريم الرازي، (ت264هـ)، **الضعفاء**، تحقيق: د. سعدي الهاشمي، المدينة النبوية، نشر عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، 1402هـ، (ط1)، (685/2).

(95) ابن أبي حاتم، **العلل**، (7/6)، حديث رقم: (2267).

(96) البخاري، **الأدب المفرد للبخاري**، (137/1)، حديث رقم: (376)، وأبو يعلى الموصلي، **مسند أبي يعلى**، (206/7)، حديث رقم: (4197).

(97) مسلم، **صحيح مسلم**، كتاب الفضائل، باب رحمته-صلى الله عليه وسلم- بالصبيان والعيال...، (1808/4)، حديث رقم: (2316).

(98) ابن أبي حاتم، **العلل**، (7/6)، حديث رقم: (2267).

(99) أبو داود الطيالسي، (ت: 204هـ)، **مسند الطيالسي**، تحقيق: د. محمد بن عبد المحسن التركي، مصر، دار هجر: (ط1)، 1419هـ، (583/3)، حديث رقم: (2229)، وأبو يعلى الموصلي **مسند أبي يعلى**، (7/ 202)، حديث رقم: (4192)، وعلي بن عمر الدار قطني، (ت385هـ)، **العلل**، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، الرياض، دار طيبة،1405هـ، (ط1)، (113/12)، حديث رقم: (2494).

(100) ابن رجب الحنبلي، **شرح علل الترمذي**، (510/2-513).

(101) الدار قطني، **العلل**، (113/12)، حديث رقم: (2494).

(102) أبو داود، **سنن أبي داود**، كتاب الصلاة، باب افتتاح صلاة الليل بركعتين، (487/2)، حديث رقم: (1323).

(103) المصدر السابق، كتاب الصلاة، باب افتتاح صلاة الليل بركعتين، (489/2)، حديث رقم: (1324).

(104) يوسف بن عبد الرحمن المزي (ت: 742هـ)، **تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف**، تحقيق: عبد الصمد شرف الدين، بيروت، المكتب الإسلامي، 1403هـ،(ط2)، (358/10)، حديث رقم: (14572)، ويُنْظَر أمثلة أخرى: محمد بن عبد الله الحاكم، **معرفة علوم الحديث**، (20/1)، وعثمان بن سعيد الداني (ت: 444هـ) ، **كتاب في علم الحديث للداني**، الشبكة الإسلامية: نشر برنامج جوامع الكلم، ط1، 2004هـ، (39/1)، والمبارك بن محمد (ابن الأثير الجزري)، (ت606هـ)، **الشافي في شرح مسند الشافعي لابن الأثير**، تحقيق: أحمد بن سليمان، ويَاسر بن إبراهيم الرياض: مكتبة الرشد، 1426هـ، (ط1)، (2،/274)، وعلي بن محمد (ابن القَطَّان الفاسي)، (ت628هـ)، **بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام**، تحقيق: د. الحسين آيت سعيد، الرياض: دار طيبة، ط1، 1418هـ، (403/5)،

(105) أبو داود، سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب افتتاح صلاة الليل بركعتين، (487/2)، حديث رقم: (1323)،

(106) عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت: 211هـ)، **مصنف عبد الرزاق الصنعاني**، كتاب الصلاة، باب استفتاح الصلاة، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الهند، المجلس العلمي، 1403هـ، (ط2)، (77/2)، حديث رقم: (2562).

(107) المسند، (99/12)، حديث رقم: (7176).

(108) مسلم، **صحيح مسلم**، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه، (532/1)، حديث رقم: (768).

(109) محمد بن عيسى الترمذي، (ت279هـ)، **الشمائل المحمدية للترمذي**، بيروت، دار إحياء التراث العربي، (د. ت)، (د. ط)، (163/1)، حديث رقم: (255).

(110) أبو داود، **سنن أبي داود**، كتاب الصلاة، باب افتتاح صلاة الليل بركعتين، (489/2)، حديث رقم: (1324).

(111) المصدر السابق، كتاب الصلاة، باب افتتاح صلاة الليل بركعتين، (489/2)، حديث رقم: (1324).

(112) يعقوب بن سفيان الفسوي، (ت: 277هـ)، **المعرفة والتاريخ**، تحقيق: د. أكرم ضياء العمري، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1401هـ، (ط2) (24/3).

(113) أبو داود، **سنن أبي داود**، كتاب الصلاة، باب افتتاح صلاة الليل بركعتين، (489/2)، حديث رقم: (1324).

(114) المصدر السابق، كتاب الصلاة، باب افتتاح صلاة الليل بركعتين، (489/2)، حديث رقم: (1324).

(115) ابن أبي شيبة، **مصنف ابن أبي شيبة**، كتاب الصلوات، باب من قال: إذا قام الرجل من الليل فليفتتح بركعتين، (73/2)، حديث رقم: (6621).

(116) محمد بن عمرو العقيلي (ت: 322هـ)، **الضعفاء الكبير**، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، بيروت، دار المكتبة العلمية، 1404هـ، (ط1)، (336/4).

(117) ابن رجب الحنبلي، **شرح علل الترمذي**، (497/2-498).

(118) العقيلي، **الضعفاء الكبير**، (336/4).

(119) ابن عبد البر، **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، (253/1).

(120) المصدر السابق، (254/1).

(121) المصدر السابق، (253/1).

(122) البزار، **مسند البزار**، (58/12)، حديث رقم: (5483).

(123) ابن عبد البر، **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، (253/1).

(124) المصدر السابق، (253/1).

(125) المصدر السابق، (253/1).

(126) المصدر السابق، (253/1).

(127) المصدر السابق، (254/1).

(128) أحمد بن حنبل، **مسند أحمد بن حنبل**، (743/10)، حديث رقم: (6218).

(129) البزار، **مسند البزار**، (58/12)، حديث رقم: (5483).

(130) مسلم، **صحيح مسلم**، كتاب الأشربة، باب بيان أن كل مسكر خمر...، (1588/3)، حديث رقم: (2003).

(131) المصدر السابق، كتاب الأشربة، باب بيان أن كل مسكر خمر...، (1587/3)، حديث رقم: (2003).

(132) المصدر السابق، كتاب الأشربة، باب بيان أن كل مسكر خمر...، (1587/3)، حديث رقم: (2003).

(133) مالك بن أنس، **موطأ مالك (رواية أبي مصعب الزهري)**، كتاب الحد في الخمور، باب في النهي عن الانتباذ، (52/2)، حديث رقم: (1844).

(134) عبد الرزاق الصنعاني، **مصنف عبد الرزاق الصنعاني**، كتاب الأشربة، باب ما ينهى عنه من الأشربة، (221/9)، حديث رقم: (17004).

(135) الترمذي، **جامع الترمذي**، أبواب الأشربة، باب ما جاء كل مسكر حرام، (355/3)، حديث رقم: (1864)، وقال حديث حسن.

(136) ابن عبد البر، **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، (1/ 254).

(137) المصدر السابق، (254/1).

(138) المصدر السابق، (254/1).

(139) ابن عبد البر، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، (25/5)، ويُنْظَر أمثلة أخرى: ابن أبي حاتم، **العلل**، (3/484-285)، حديث رقم: (870)، والبزار، المسند، (112/8)، حديث رقم: (3116)، والدار قطني، العلل، (4/ 229)، حديث رقم: (527)، وعلي بن عمر الدار قطني، (ت385هـ)، **تعليقات الدار قطني على المجروحين لابن حبان**، تحقيق: خليل بن محمد العربي، القاهرة: الفاروق الحديثة ، 1414هـ،(ط1) ، (133/1)، والبيهقي، **معرفة السنن الآثار**، كتاب الزكاة، باب كيف فرض الصدقة؟، (18/6)، حديث رقم: (7855) و(7856)، وابن عبد البر، **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، (100/1)، ومحمد بن عبد الواحد المقدسي، (ت643هـ)، **الأحاديث المختارة**، تحقيق: د. عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، بيروت: دار خضر، 1420هـ،(ط3)، (55/3)، حديث رقم: (585)، وأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، (ت852هـ)، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، عناية: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت: دار المعرفة 1379هـ، (ط1)، (671/9)، وعلي بن عثمان المارديني ،(ابن التركماني)، (ت750هـ)، بيروت: دار الفكر، (د. ت)، (ط1)، (311/10).

ومحمود بن أحمد العيني، (855هـ)، **شرح سنن أبي داود**، تحقيق: خالد بن إبراهيم المصري، الرياض: مكتبة الرشد، 1420هـ، (ط1)، (6، 254)، وعلي بن محمد (ابن القَطَّان الفاسي)، (ت628هـ)، **بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام**، (398/5).

(140) مسلم، **صحيح مسلم**، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب السهو في الصلاة والسجود له، (400/1)، حديث رقم: (571)، ولفظه:" إِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ، فَلَمْ يَدْرِ كَمْ صَلَّى ثَلَاثًا أَمْ أَرْبَعًا، فَلْيَطْرَحِ الشَّكَّ وَلْيَبْنِ عَلَى مَا اسْتَيْقَنَ..."

(141) أبو داود، **سنن أبي داود**، كتاب، الصلاة، باب إذا شك في الثنتين والثلاث، (261/2)، حديث رقم: (1024).

(142) ابن عبد البر، **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، (25/5).

(143) المصدر السابق، (19/5).

(144) البيهقي، **السنن الكبرى للبيهقي**، كتاب الصلاة، باب من قال يسجدهما قبل السلام...(478/2)، حديث رقم: (3826).

(145) ابن عبد البر، **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، (20/5).

(146) أحمد بن حنبل، **مسند أحمد بن حنبل**، (221/18)، حديث رقم: (11689).

(147) البيهقي، **السنن الكبرى للبيهقي**، كتاب الصلاة، باب من شك في صلاته فلم يدر صلى ثلاثا...،(469/2)، حديث رقم: (3803).

(148) أحمد بن حنبل، **مسند أحمد بن حنبل**، (305/18)، حديث رقم: (11782).

(149) المصدر السابق، (346/18)، حديث رقم: (11830).

(150) ابن حبان، **صحيح ابن حبان**، كتاب الصلاة، باب سجود السهو، (387/6)، حديث رقم: (2664).

(151) النسائي، **السنن الكبرى للنسائي**، كتاب الصلاة، باب تمام المصلي على ما ذكر إذا شك، (307/1)، حديث رقم: (589).

(152) البيهقي، **السنن الكبرى للبيهقي**، كتاب الصلاة، باب من قال يسجدهما قبل السلام...(477/2)، حديث رقم: (3825).

(153) مالك بن أنس، (ت179هـ)، **موطأ مالك (رواية سويد بن سعيد)**، كتاب الصلاة، باب ما يفعل من شك في صلاته، تحقيق: د. عبد المجيد التركي، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1999م، (ط1)، ص136، حديث رقم: (151).

(154) عبد الرزاق الصنعاني، ،**مصنف عبد الرزاق الصنعاني**، كتاب الصلاة، باب السهو في الصلاة، (305/2)، حديث رقم: (3466).

(155) مالك بن أنس، (ت179هـ)، **موطأ مالك (رواية عبد الله بن مسلمة القعنبي)**، كتاب الصلاة، باب إتمام الصلاة إذا ذكر أو شك في صلاته، تحقيق: د. عبد المجيد التركي، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1999م،

(ط1)، ص220، حديث رقم: (260).

(156) مالك بن أنس، (ت179هـ)، **موطأ مالك(رواية عبد الله بن وهب)**، من كتاب الصلاة، تحقيق: هشام بن إسماعيل الصيني،، الدمام، دار ابن الجوزي، 1420هـ،(ط1)، ص132، حديث رقم: (453)

(157) **شرح معاني الآثار الطحاوي**، كتاب الصلاة، باب الرجل يشك في صلاته...، (433/1)، حديث رقم: (2515).

(158) مالك بن أنس، (ت179هـ)، **موطأ مالك (رواية محمد بن الحسن الشيباني)**، كتاب الصلاة، باب السهو في الصلاة، ص66، حديث رقم(138).

(159) مالك بن أنس، (ت179هـ)، **موطأ مالك، (رواية أبي مصعب الزهري)**، كتاب الصلاة، باب إتمام المصلي صلاته إذا شك، تحقيق: د. بشار عواد معروف، بيروت، دار الرسالة، 1412هـ،(ط1)، (183/1)، حديث رقم: (475).

(160) مالك بن أنس، (ت179هـ)، **موطأ مالك (رواية يحيى بن يحيى الليثي)**، كتاب الصلاة، باب إتمام المصلي ما ذكر إذا شك في صلاته، تحقيق: د. بشار عواد معروف، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1417هـ،(ط1)، (149/1)، حديث رقم: (252).

(161) أبو داود، **سنن أبي داود**، كتاب الصلاة، باب إذا شك في الثنتين والثلاث...، (263/2)، حديث رقم: (1027).

(162) ابن عبد البر، **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، (25/5).

(163) الدار قطني، **العلل**، (11/ 260 – 263) حديث رقم: (2274).

(164) ابن عبد البر، **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، (19/5).

(165) ابن أبي حاتم، **العلل**، (428/4-430)، حديث رقم: (1541).

(166) سليمان بن أحمد الطبراني(ت360هـ)، **المعجم الكبير للطبراني**، تحقيق: حمدي السلفي، حمدي بن عبد المجيد السلفي، القاهرة، مكتبة ابن تيمية، 1415هـ، ط2.. (5/ 19)، حديث رقم: (4460)، ومحمد بن عبد الله الحاكم، (ت405هـ)، ومحمد بن عبد الله الحاكم، (ت405هـ)، **المستدرك على الصحيحين للحاكم**، كتاب معرفة الصحابة، باب مناقب رافع بن عمرو الغفاري-رضي الله عنه-...، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، بيروت، دار الكتب العلمية، 1411هـ، (ط1)، (502/3)، حديث رقم: (5875).

(167) محمد بن عيسى الترمذي، (ت: 279هـ)، **علل الترمذي الكبير**، ترتيب: أبو وطالب القاضي، تحقيق: صبحي السامرائي، وآخرون، بيروت، عالم الكتب، 1409هـ، (ط1) (192/1)، حديث رقم: (340)، وقال: سألت محمدًا عن هذا الحديث؟ فقال: لا أعرف هذا إلَّا من حديث الفضل بن موسى..."

(168) ابن أبي حاتم، **العلل**، (430/4)، حديث رقم: (1541).

(169) البيهقي، **السنن الكبرى للبيهقي**، كتاب الضحايا، باب ما يحل للمضطر من مال الغير، (3/10)، حديث رقم: (19663)، وقال: هذا منقطع.

(170) محمد بن عيسى الترمذي، **علل الترمذي الكبير**، (192/1)، حديث رقم: (340).

(171) ابن أبي حاتم، **العلل**، (430/4)، حديث رقم: (1541).

(172) البيهقي، **السنن الكبرى للبيهقي**، كتاب الضحايا، باب ما يحل للمضطر من مال الغير، (3/10)، حديث رقم: (19663).

(173) المصدر السابق، كتاب الطهارة، باب سؤر الهرة، (372/1)، حديث رقم: (1159)، وينظر أيضاً: ابن أبي حاتم، **العلل**، (428/4-430)، حديث رقم: (1541).

(174) مالك بن أنس، **موطأ مالك، (رواية محمد بن الحسن الشيباني)**، كتاب الصلاة، باب الوضوء بسؤر الهرة، (54/1)، حديث رقم: (90).

(175) المصدر السابق، كتاب الطهارة، باب سؤر الهرة، (372/1)، حديث رقم: (1159)، وينظر أمثلة أخرى: ، ابن أبي حاتم، **العلل**، (428/4-430)، حديث رقم: (1541)، والبيهقي، **السنن الكبرى** للبيهقي، كتاب الطهارة، باب التطهر في سائر الأواني من الحجارة...(50/1)، حديث رقم: (124).

(176) المصدر السابق، كتاب الصلاة، باب الوضوء بسؤر الهرة، (54/1)، حديث رقم: (90).

(177) البيهقي، **السنن الكبرى للبيهقي**، كتاب الطهارة، باب سؤر الهرة، (372/1)، حديث رقم: (1159).

(178) المصدر السابق، كتاب الطهارة، باب سؤر الهرة، (372/1)، حديث رقم: (1160).

(179) **العلل**، (262/7)، حديث رقم: (1337).

(180) "إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ مَنَامِهِ، فَلْيُفْرِغْ عَلَى يَدَيْهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ قَبْلَ أَنْ يُدْخِلَهُمَا فِي الْإِنَاءِ، فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي فِيمَ بَاتَتْ يَدُهُ".

(181) أحمد بن حنبل **مسند أحمد بن حنبل**، (130/15)، حديث رقم: (9238)، وأحمد بن علي الموصلي، **المسند لأبي يعلى** (256/10)، حديث رقم: (5863)، وصرح أبو الزبير بسماعه من جابر-رضي الله عنه-.

(182) مسلم، **صحيح مسلم**، كتاب الطهارة، باب كراهة غمس المتوضئ وغيره يده المشكوك في نجاستها...(233/1)، حديث رقم: (278).

(183) **العلل**، (262/7)، حديث رقم: (1337).

(184)ابن ماجه، **سنن ابن ماجه**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، وآخرون، بيروت، دار الرسالة العالمية، 1430هـ، (ط1)، أبواب الطهارة وسننها، (255/1)، حديث رقم: (395).

(185) ابن رجب الحنبلي، **شرح علل الترمذي**، (608/2).

(186) يوسف بن عبد الرحمن المزي، (ت742هـ)، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، (58/29-61)، ترجمة رقم: (6251).

(187) **تقريب التهذيب**، ص346، ترجمة رقم: (2096).

(188) المصدر السابق، ص242، ترجمة رقم: (1290).

(189) علي بن عمر الدار قطني، (ت385هـ)، **الأحاديث التي خولف فيها مالك بن أنس**، تحقيق: رضا خالد الجزائري، مكتبة الرشد: الرياض، 1997م،(ط1)، (134/1)، حديث رقم: (66)، ويُنْظَر أمثلة أخرى: البيهقي، **السنن الكبرى**، كتاب الصلاة، باب الدليل على أنَّ ما جمعته مصاحف الصحابة-رضي الله عنهم-....،(63/2)، حديث رقم: (2378).

(190) مالك بن أنس، **موطأ مالك (رواية أبي مصعب الزهري) لمالك**، كتاب الصيام، باب ما جاء في ليلة القدر، ص340، حديث رقم: (885).

(191) الدار قطني، **العلل**، (54/12)، حديث رقم: (2407).

(192) المصدر السابق، (54/12)، حديث رقم: (2407).

(193) الدار قطني، **الأحاديث التي خولف فيها مالك بن أنس**، (134/1)، حديث رقم: (66).

(194) المصدر السابق، (134/1)، حديث رقم: (66).

(195) المصدر السابق، (134/1)، حديث رقم: (66).

(196) المصدر السابق، (134/1)، حديث رقم: (66).

(197) المصدر السابق، (134/1)، حديث رقم: (66).

(198) المصدر السابق، (134/1)، حديث رقم: (66).

(199) المصدر السابق، (134/1)، حديث رقم: (66).

(200) المصدر السابق، (134/1)، حديث رقم: (66).

(201) الدار قطني، **العلل**، (54/12)، حديث رقم: (2407).

(202) المصدر السابق، (54/12)، حديث رقم: (2407).

(203) المصدر السابق ، (54/12)، حديث رقم: (2407).

(204) المصدر السابق، (54/12)، حديث رقم: (2407).

(205) يوسف بن عبد الله بن عبد البر (ت: 463هـ)، **الاستذكار**، تحقيق: سالم محمد عطا، ومحمد علي معوض، دار الكتب العلمية: بيروت، 1421هـ،(ط1)، (411/3).

(206) المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، (261/2)، ترجمة رقم: (1482).

(207) ابن عبد البر، **الاستذكار**، (411/3).

(208) ابن أبي حاتم، **العلل**، (69/3-70)، حديث رقم: (696).

(209) **العلل**، (55/12)، حديث رقم: (2407).

(210) الدار قطني، **الأحاديث التي خولف فيها مالك بن أنس**، (134/1)، حديث رقم: (66).

(211) **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، (200/2).

(212) ابن عبد البر، **الاستذكار**، (411/3).

(213) ابن أبي حاتم، **العلل**، (592/4)، حديث رقم: (1663).

(214) المصدر السابق، (592/4)، حديث رقم: (1663).

(215) ابن جرير الطبري **جامع البيان في تأويل القرآن**، (498/11)، حديث رقم: (13488)، وأورده السيوطي، ونسبه للفريابي، وعبد بن حميد، وابن أبي شيبة، وأبي عبيد، وابن المنذر، وأبي الشيخ؛ يُنْظَر: عبد الرحمن بن أبي بكر، السيوطي (ت: 911هـ)، **الدر المنثور في التفسير بالمأثور**، بيروت، دار الفكر: بيروت، (د. ت)، (د. ط)، (308/3).

(216) ابن رجب الحنبلي، **شرح علل الترمذي**، (538/2-539).

(217) **تقريب التهذيب**، ص601، ترجمة رقم: (4044)

(218) المصدر السابق، ص1054، ترجمة رقم: (7598).

(219) ابن أبي حاتم، **العلل**، (6/57-58)، حديث رقم: (2215)، ويُنْظَر أيضًا أمثلة أخرى: العلل، ابن أبي حاتم، (60/3)، حديث رقم: (688)، وأيضًا: (205/2)، حديث رقم: (312).

(220)عبد الله بن الزبير الحميدي (ت: 219هـ)، **المسند للحميدي**، تحقيق: حسن سليم أسد، دمشق، دار السقا: دمشق، 1996م، (ط1)، (214/1)، حديث رقم: (109).

(221) الدارمي، **السنن للدارمي**، كتاب الاستئذان، باب لا يتناجى اثنان دون صاحبهما، ، (1738/3)، حديث رقم: (2699).

(222) البخاري، **الأدب المفرد للبخاري**، (400/1)، حديث رقم: (1169).

(223) الترمذي، **الجامع للترمذي**، أبواب الأدب، باب ما جاء لا يتناجى اثنان دون ثالث، (425/4)، حديث رقم: (2825).

(224) البخاري، **الأدب المفرد للبخاري**، (400/1)، حديث رقم: (1171).

(225) **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، (293/15).

(226) **العلل**، (58/6)، حديث رقم: (2315).

(227) **المصدر السابق**، (196/2)، حديث رقم: (308).

(228) المصدر السابق، ، (196/2)، حديث رقم: (308).

(229) ابن أبي شيبة، **مصنف ابن أبي شيبة**، كتاب الصيام، باب من كان يستحب تأخير السحور، (275/2)،

(230) البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب الأذان، باب الأذان قبل الفجر، (127/1)، حديث رقم: (622).

(231) النسائي، **السنن الكبرى للنسائي**، كتاب قيام الليل وتطوع النهار، باب يؤذنان جميعًا أو فرادى، (237/2)، حديث رقم: (1615).

(232) يعقوب بن إسحاق الإسفراييني (ت: 316هـ)، كتاب الصيام، باب بيان وقت أكل السحر...تحقيق: أيمن بن عارف، بيروت، دار المعرفة، 1419هـ،(ط1) (181/2)، حديث رقم: (2765).

(233) ابن أبي حاتم، العلل، (196/2)، حديث رقم: (308).

(234) عبد الرزاق بن همام الصنعاني، (ت: 211هـ)، **المصنف لعبد الرزاق**، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، بيروت، المكتب الإسلامي، 1403هـ، (ط2)، كتاب الصيام، باب تأخير السحور، (231/4)، حديث رقم: (7611).

(235) المصدر السابق، كتاب الصيام، باب تأخير السحور، (231/4)، حديث رقم: (7612).

(236) أحمد بن حنبل، **مسند أحمد بن حنبل**، (198/40)، حديث رقم: (24168).

(237) المصدر السابق، كتاب الطهارة، باب كيف التيمم؟، (316/1)، حديث رقم: (993).

(238) المصدر السابق، كتاب الطهارة، باب كيف التيمم؟، (317/1)، حديث رقم: (994).

(239)المصدر السابق، كتاب الطهارة، باب كيف التيمم؟، (316/1)، حديث رقم: (993).

(240) المصدر السابق، كتاب الأيمان، باب من حلف على يمين فرأى خيرًا منها...، (56/10)، حديث رقم: (19844).

(241) المصدر السابق، كتاب الأيمان، باب من حلف على يمين فرأى خيرًا منها...، (56/10)، حديث رقم: (19844).

(242) مسلم، **صحيح مسلم**، كتاب الأيمان، باب ندب من حلف يمينًا فرأى غيرها خيرًا...(1271/3)، حديث رقم: (1649).

(243) المصدر السابق، كتاب الأيمان، باب ندب من حلف يمينًا فرأى غيرها خيرًا...(1271/3)، حديث رقم: (1649)، رواه بتمامه.

(244) المصدر السابق، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه، (536/1)، حديث رقم: (771).

(245) المصدر السابق، كتاب الصلاة، باب ما إذا رفع رأسه من الركوع، (346/1)، حديث رقم: (476)، وكتاب الصلاة، باب ما إذا رفع رأسه من الركوع، (346/1)، حديث رقم: (476).

(246) المصدر السابق، كتاب الصلاة، باب ما إذا رفع رأسه من الركوع، (347/1)، حديث رقم: (477).

(247) المصدر السابق، كتاب الصلاة، باب ما إذا رفع رأسه من الركوع، (347/1)، حديث رقم: (478).

(248) حديث أبي سعيد الخدري-رضي الله عنه--

(249) حديث ابن أبي أوفي، وابن عباس-رضي الله عنهم أجمعين.

(250) أحمد بن الحسين البيهقي، (ت458هـ)، **معرفة السنن والآثار للبيهقي**، كتاب الصلاة، باب القول عند رفع الرأس من الركوع، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دمشق، دار قتيبة، 1412هـ، (ط1) (11/3)، حديث رقم: (3470).

(251) مسلم، **صحيح مسلم**، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه، (536/1)، حديث رقم: (771).

(252) المصدر السابق، كتاب الصلاة، باب ما إذا رفع رأسه من الركوع، (346/1)، حديث رقم: (476).

(253) المصدر السابق، كتاب الصلاة، باب ما إذا رفع رأسه من الركوع، (346/1)، حديث رقم: (476).

(254) المصدر السابق، كتاب الصلاة، باب ما إذا رفع رأسه من الركوع، (347/1)، حديث رقم: (477).

(255) المصدر السابق، كتاب الصلاة، باب ما إذا رفع رأسه من الركوع، (347/1)، حديث رقم: (478).